



وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

2017-2015

تحديث



الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2017 - 2015

تحديث



وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

حقوق النسخ و الطبع (2015) محفوظة لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء في دولة قطر

تاريخ النشر ديسمبر 2015

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في دولة قطر

برج الدوحة

صندوق بريد: 1855

الدوحة، قطر

www.mdps.gov.qa

يمكن نسخ محتوى هذا التقرير مجاناً للأغراض غير التجارية بشرط الإشارة إلى أصحاب حقوق النشر.

تنويه: إن الآراء الواردة في هذا التقرير تعكس التقييم المهني لكادر وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، وهي لا تمثل بالضرورة وجهة النظر الرسمية للوزارة أو لدولة قطر. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتوخي الدقة في جميع البيانات والمعلومات، فإن الوزارة لا تتحمل أي مسؤولية عن الأخطاء في المصادر أو في نقلها للبيانات. كما ينبغي التنويه إلى أن البيانات الواردة في التقرير تعود إلى ما قبل 23 نوفمبر 2015.

تقديم

يعرض تقرير «تحديث الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2015-2017» التوقعات الاقتصادية للسنوات 2015 حتى 2017. لقد أجري هذا التحليل في فترة تشهد إعادة تقييم التوقعات بشأن المسار المستقبلي لأسعار النفط، مع خفض توقعات النمو الاقتصادي العالمي. كما تُعقد احتمالات تباين السياسات النقدية المشهد الاقتصادي العالمي، وذلك مع احتمال رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة لكن مع الالتزام بالتيشير النقدي في منطقة اليورو واليابان. وفي دولة قطر، يتوقع هذا التقرير حدوث توسع مطرد في القطاع غير النفطي مع تحقيق نمو ثنائي الرقم عام 2015، لكنه يتناقص تدريجيًا عامي 2016 و2017 مع استقرار أنشطة الاستثمار والتشييد وتباطؤ النمو السكاني في نهاية المطاف. ويُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.7% لعام 2015، ولكن انتعاش قطاع الهيدروكربون سيزيد هذه النسبة إلى 4.3% عام 2016 قبل أن تتراجع قليلًا إلى 3.9% في عام 2017. لقد كان التضخم في أسعار المستهلك منخفضًا عام 2015، ويتوقع أن يبلغ 1.5% فقط عام 2016. وإذا تحسنت الظروف الاقتصادية العالمية، قد يزداد التضخم ازديادًا ضئيلًا في عام 2017. وعلى صعيد الموازنة، تتخذ الحكومة إجراءات لترشيد الإنفاق. ومع ذلك، سيسفر التراجع الملحوظ للإيرادات الهيدروكربونية عن انخفاض الفائض

عام 2015، ويُتوقع أن يسبب عجزًا بسيطًا في موازنة 2016 بحدود 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد يؤدي ارتفاع أسعار النفط واستمرار تخفيض الإنفاق إلى بدء تراجع هذا العجز في عام 2017. لقد ركز تقييم المخاطر في الإصدارات السابقة من هذا التقرير عمومًا على الآثار المحتملة لانخفاض أسعار النفط. وعلى الرغم من تراجع الأسعار تراجعًا حادًا منذ منتصف 2014، لا يزال احتمال حدوث مزيد من التراجع فيها قائمًا إذا واصل المعروض العالمي من النفط تفوقه على الطلب. مما يجعل أرصدة الحساب الجاري الخارجي والميزان المالي أدنى من توقعات خط الأساس الواردة في هذا التقرير. وسيؤدي تقليص الموارد المتاحة للدولة إلى زيادة الضغوط على السيولة في الأسواق المحلية ويشدد شروط منح الائتمان. ولا بد من التنويه إلى أن هذا التقرير ما كان ليصدر النور لولا التعاون البناء مع المؤسسات الأخرى. وهنا أتوجه بالشكر إلى قطاع الإحصاء في وزارة التخطيط التنموي والإحصاء على المشورة والبيانات القيمة التي قدمها. كما أشكر مصرف قطر المركزي وشركة قطر للبترول ووزارة المالية على تعاونهم المستمر في توفير المعلومات والبيانات اللازمة.

د. صالح بن محمد النابت

وزير التخطيط التنموي والإحصاء

ديسمبر 2015

شكر وتقدير

وقدمت إدارة الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، برئاسة حسن محمد العمادي، البيانات والمشورة. وساهم في تيسير إعداد هذه النشرة وإصدارها الزملاء في إدارة الشؤون المالية والإدارية، برئاسة حمد راشد العذبة، ووحدة العلاقات العامة والاتصال، برئاسة طرفة سعد الزراع. ودقق جونانان أسبن النسخة المعدة للطباعة وصممها. وترجم علي برازي النص الإنكليزي من هذه النشرة إلى اللغة العربية. وساعد أسامة المناصير في تصميم الأشكال البيانية باللغة العربية.

ترأس فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء الدكتور فرانك هاريغان. وساهم في العمل كل من سيلفي معلوف وتاديوس ماليزا. كما قدم الدعم الإداري كل من حصة أحمد العسيري وهيا السميطي. وقام بمراجعة الترجمة العربية كل من الدكتور أسامة نجوم والدكتور عيسى إبراهيم. وتولت دينا درويش تنسيق عملية إعداد التقرير.

قائمة المحتويات

تقديم iii

شكر وتقدير iv

1 موجز الآفاق للأعوام 2015-2017

1 نظرة على الآفاق الاقتصادية (تحديث)

2 التوقعات الاقتصادية

7 التوقعات التوافقية

9 توقعات أسواق الطاقة والسلع

14 التوقعات الاقتصادية العالمية

الإطارات

- الإطار 1 : منهجية التوقع والافتراضات 2
- الإطار 2 : تثقيف جديد للأسعار المستخدمة في الحسابات القومية لدولة قطر 3
- الإطار 3 : زيادة تعرفه الماء والكهرباء من قبل شركة كهرماء 5
- الإطار 4 : تطبيق إطار «بازل 3» 7

الجداول

- الجدول 1: آخر التوقعات للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية في دولة قطر 1
- الجدول 2: استطلاع التوقعات الاقتصادية لدولة قطر ، 2015 حتى 2017، لغاية 15 نوفمبر 2015 2
- الجدول 3: استطلاع التوقعات لأسعار النفط والغاز 2015 حتى 2017 ، لغاية 15 نوفمبر 2015 13

الأشكال

- الشكل 1: التحديثات على الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 3
- الشكل 2: المساهمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، 2015 - 2017 (نقطة مئوية) 4
- الشكل 3: الحصة من الناتج المحلي الإجمالي 2015 - 2017 (%) 4
- الشكل 4: النمو القطاعي في الاقتصاد، بأسعار 2013 الثابتة (%) 4
- الشكل 5: سعر التعادل للنفط في ظل سيناريوهات مختلفة (دولار أمريكي/البرميل) 6
- الشكل 6: تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) 8
- الشكل 7: تقديرات التضخم (%)، تغير سنوي 8
- الشكل 8: متوسط سعر النفط الخام (دولار أمريكي/البرميل) 9
- الشكل 9: متوسط سعر التسليم الفوري اليومي، دولار أمريكي للبرميل 9
- الشكل 10: الإنتاج العالمي من السوائل، مليون برميل/اليوم 9
- الشكل 11: الاستهلاك العالمي من السوائل، مليون برميل/اليوم 10
- الشكل 12: الطلب والعرض العالمي على النفط والوقود السائل (مليون برميل في اليوم) 10
- الشكل 13: مؤشر أسعار الغاز الطبيعي (2005 = 100) 10
- الشكل 14: أسعار الغاز الطبيعي، (دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية) 11
- الشكل 15: نسب سعر التسليم الفوري: النفط الخام إلى الغاز 11
- الشكل 16: متوسط الأسعار الشهرية للنفط الخام: التسليم الفوري مقابل البيع الآجل 12
- الشكل 17: مؤشر أسعار السلع غير الطاقة (2005 = 100) 12
- الشكل 18: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العالم، صندوق النقد الدولي، (%) 14
- الشكل 19: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المستوى الإقليمي (%) 14
- الشكل 20: توقعات التضخم السنوية (%) 15

موجز الآفاق للأعوام 2015-2017

على احتواء ضغوط الأسعار المحلية.

لقد ازدادت المخاطر السلبية على التوقعات وهي تتضمن إمكانية امتداد فترة انخفاض أسعار النفط. ومن شأن التأخير في إنجاز مشاريع البنية التحتية أو تجاوزها للتكاليف المقررة أن يزيد الطلب المالي في ظروف تتقلص فيها الإيرادات. كما يمكن أن تقيد شروط السيولة المحلية أكثر نتيجة تناقص الودائع الحكومية وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

تحديث التوقعات

يبين الجدول رقم 1 ملخصاً لأحدث توقعات خط الأساس للمؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية، وهي تأخذ بالاعتبار أحدث إصدارات البيانات وتعديلاتها، بما في ذلك المعلومات عن تطورات العرض والطلب في أسواق الطاقة العالمية وآفاق الاقتصاد العالمي. وقد ارتفعت درجة عدم اليقين في توقعات هذا التقرير بسبب ازدياد عدم اليقين بشأن التوقعات العالمية والمالية. ويحتوي الإطار (1) عرضاً لمنهجية التوقع والافتراضات. وتناقش الفقرة الخاصة بالمخاطر الآثار المالية لانخفاض أسعار النفط.

الجدول 1: آخر التوقعات للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية في دولة قطر

2017	2016	2015	
3.9	4.3	3.7	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
9.8	-0.3	-13.4	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
2.0	1.5	1.5	تضخم أسعار المستهلك (%)
-3.7	-4.8	1.7	الفائض المالي (%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
-2.8	-3.9	1.9	فائض الحساب الجاري (%) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

ملاحظة: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار عام 2013 الثابتة.

المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

يقارن الشكل (1) بين التوقعات الحالية وتوقعات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» لشهر يونيو الماضي. وتعتبر توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذا التقرير عن سنة الأساس 2013، بعد اعتبار التعديلات على الحسابات القومية التي أدخلها قطاع الإحصاء في الوزارة. ويبين الشكل التوقعات المعدلة للناتج المحلي الحقيقي، لكنه لا يعرض توقعات إصدار يونيو من هذا التقرير لأنه لا تصح مقارنتها. ويعود السبب

سيشهد القطاع غير النفطي في دولة قطر نمواً ثنائي الرقم مدفوعاً بنشاط البناء الذي يتوقع أن ينمو بمعدل 13.5% عام 2015. كما سيسجل نشاط الخدمات ارتفاعاً قوياً في ناتجه بنسبة 9.8% بسبب النمو السكاني.

لكن سيؤدي الانخفاض في ناتج القطاع النفطي إلى تراجع النمو الاقتصادي الحقيقي عام 2015، والمتوقع أن يكون الآن 3.7%. حيث ينخفض الناتج نتيجة إغلاق منشآت الإنتاج وأعمال الصيانة فيها إضافة إلى بدء تراجع الإنتاج في الحقول التي وصلت مسبقاً إلى أعلى طاقتها الانتاجية.

إن الانتعاش المتوقع في أسعار النفط في الجزء الأخير من عام 2015 لم يتحقق حتى الآن، حيث سجلت أسعار النفط المحققة مستويات أدنى من التوقعات. ومن شأن تراجع أسعار النفط والغاز وانخفاض كميات إنتاجها أن يدفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى الانكماش بمعدل 13.4% في عام 2015. ويعد تراجع في شروط التبادل التجاري وخسارة الدخل الحقيقي سبباً في هذا الانكماش.

ويحظى إنتاج النفط والغاز طيلة فترة التوقع بزخم يأتي من حقل برزان، وهي منشأة جديدة لإنتاج الغاز ستدخل طور الإنتاج عام 2016 لتصل إلى طاقتها الكاملة عام 2017. ويواصل القطاع غير النفطي نموه، ولكن بمعدل متراجع تدريجياً. ولما كانت معظم مشاريع البنية التحتية العامة الجديدة مؤجلة إلى ما بعد 2018، فإن حجم النشاط في المشاريع الجارية حالياً سيستقر مع اقتراب إنجازها. كما أنه مرجح أن يتباطأ النمو السكاني، ما سيؤدي لتضاؤل الزخم الذي قدمه إلى نشاط الخدمات غير المتداولة.

ومن المتوقع أن يعتدل التضخم السنوي لأسعار المستهلك في عام 2015 قبل أن يعاود ارتفاعه عامي 2016 و2017. وقد بلغ معدل التضخم الوسطي لعشرة أشهر (من يناير حتى أكتوبر من عام 2015) 1.47%، وهو أدنى بقليل من القيمة المتوقعة لكامل العام والمذكورة في تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر الصادر في يونيو الماضي، وأدنى بكثير من التقديرات التوافقية المذكورة آنذاك. وبالنظر إلى عامي 2016 و2017، يتوقع أن تؤدي الضغوط الانكماشية العالمية وقوة مركز الدولار الأمريكي (الذي يرتبط به الريال القطري) إلى كبح مصادر التضخم المستوردة من الخارج. كما يتوقع أن يعمل اعتدال النمو السكاني وازدياد الطاقة الإنتاجية في قطاع الخدمات غير المتداولة والتقييد في خطط الإنفاق الحكومية

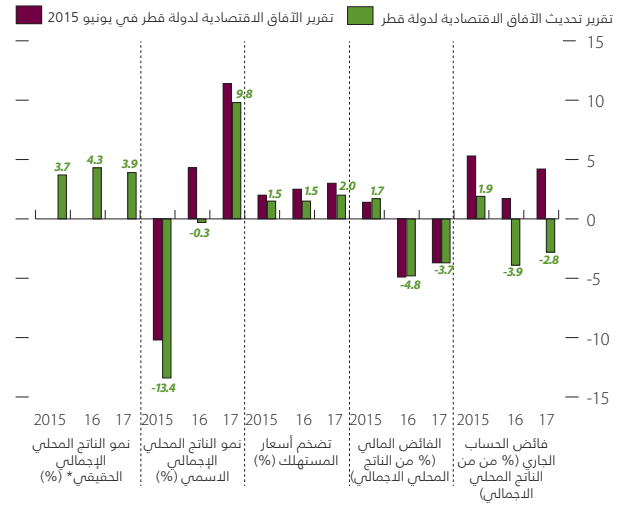
التوقعات الاقتصادية

النشاط الاقتصادي الحقيقي

يتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3.7% لعام 2015، مقاساً بأسعار 2013 الثابتة، وهو بذلك يقل عن النمو المتحقق عام 2014 بمقدار 0.4 نقطة مئوية. ويعزى هذا التباطؤ بصورة كاملة إلى أداء القطاع النفطي. وتشير أحدث البيانات إلى أن ناتج هذا القطاع ربما يتقلص بنسبة 2.2%. ومن المتوقع اليوم أن ينخفض إنتاج النفط الخام بمعدل 6% عن مستويات عام 2014. كما يرجح أن ينخفض إنتاج منتجات التكثيف عام 2015 عن مستويات السنة الماضية، حيث ينكمش بمعدل 8% تقريباً. وقد توقع تقرير يونيو أيضاً أن يُضاف الغاز المنتج من حقل برزان إلى الناتج في عام 2015، لكن من الواضح أنه لن يدخل طور الإنتاج على الأرجح قبل عام 2016. و حفز انخفاض أسعار النفط على إرجاء الاستثمار في حقول النفط الناضجة (التي وصلت مسبقاً إلى أعلى طاقاتها الانتاجية) وعلى العمليات المتقدمة وأعمال الصيانة في الحقل القائم .

وبفترض أن يساعد الإنتاج المتوقع من حقل برزان والانتعاش في إنتاج منتجات التكثيف في عام 2017 في رفع نمو مجموع الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2016 و2017 إلى ما فوق قيمته المسجلة في عام 2015. ويتوقع أن يتواصل النمو القوي في الاقتصاد غير النفطي ، لكنه سيتضاءل مع وصول الإنفاق على البنية التحتية إلى حدوده العليا، ودخول نشاط البناء في مرحلة استقرار وتراجع تدفق العمال الوافدين. كما يتوقع أن يتسارع النمو الحقيقي عام 2016 ليصل إلى 4.3% ثم يتباطأ قليلاً عام 2017 إلى 3.9% .

الشكل 1: التعديلات على الآفاق الاقتصادية لدولة قطر



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

في ذلك إلى أنه بدءاً من الربع الثاني 2015، غيرت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء أوزان أسعار سنة الأساس التي تشكل أساس تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك لا يمكن ببساطة مقارنتها بتقديرات التقرير الحالي (الإطار رقم 2).

الإطار 1: منهجية التوقع والافتراضات

جرى استخلاص توقعات نشرة «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» من خلال إطار رقمي متسق داخلياً للاقتصاد القطري يستند إلى علاقات محاسبية اقتصادية قياسية والتحقق من اتساقها. ويقوم الإطار على نموذج تدفق الأموال في الاقتصاد الذي يكون فيه مجموع مصادر الأموال من مختلف القطاعات الاقتصادية مساوياً لمجموع استخدامات الأموال. وجرت معايرة وتحديث هذا الإطار بالناتج المعروفة عن عام 2015 والبيانات المعدلة للأعوام 2012 و2013 و2014. ووضعت كافة التوقعات لبيانات الناتج المحلي الإجمالي على أساس أسعار عام 2013، جريباً على الممارسة الحالية في قطاع الإحصاء ضمن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

تستند افتراضات التوقع الأساسية إلى أفضل تقييم للمستقبل قامت به وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وبالاستناد إلى آراء الخبراء من طيف واسع من المصادر. وتستند الافتراضات بشأن أسعار الفائدة إلى السياسة المعلنة في مصرف قطر المركزي. وتستند البيانات بشأن نتائج وآفاق الموازنة إلى معلومات من وزارة المالية. وتعتمد البيانات بشأن السنوات التي تلي فترة الموازنة الحالية على الاتجاهات الفعلية السابقة للموازنة التي عدلت استناداً إلى مؤشرات عن توجهات السياسة والإنفاق المنشودة. وتستند الافتراضات بشأن البيئة الخارجية إلى توقعات صندوق النقد الدولي في نشرة آفاق الاقتصاد العالمي وتوقعات البنك الدولي. ويبين الجدول التالي الافتراضات الرئيسية:

افتراضات التوقع

	2017	2016	2015
دولة قطر			
أسعار فائدة الإيداع لليلة واحدة في مصرف قطر المركزي (%)	1.00	0.75	0.75
سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار	3.64	3.64	3.64
إجمالي الإنفاق الحكومي (مليار ريال قطري):	203.61	204.50	217.32
منه الإنفاق الجاري (مليار ريال قطري)	145.17	149.50	163.69
منه الإنفاق الاستثماري (مليار ريال قطري)	58.44	55.00	53.63
البيئة الخارجية			
النمو العالمي (%)	3.81	3.56	3.12
سعر فائدة الاقتراض بين المصارف (ليبور) في الولايات المتحدة، لودائع ستة أشهر (%)	غير متوفرة	1.19	0.44
سعر النفط الخام*، دولار/برميل	55.3	51.2	52.4
سعر الغاز الطبيعي المسال في اليابان، دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية	10.60	10.50	10.30

* = المتوسط البسيط لأسعار خام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الأمريكي وخام برنت.
المصدر: بيانات مجمعة من مصادر مختلفة من بينها: مصرف قطر المركزي، وزارة المالية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الإطار 2: تثقيل جديد للأسعار المستخدمة في الحسابات القومية لدولة قطر

تطبيق أسعار عام 2004. وبالمثل، يمنح استخدام أسعار عام 2013 ثقلاً أدنى للقطاعات غير الهيدروكربونية. ولذلك، نتوقع أن تغدو نسبة إسهام قطاع الهيدروكربون في الناتج المحلي الإجمالي أكبر إذا قيست بأسعار 2013 مقارنةً بأسعار 2004. ويوضح الجدول التالي هذا الأثر في عام 2014.

الجدول 1 ضمن الاطار: اختلاف مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (%)

المساهمة في الناتج عام 2013	أسعار 2004	أسعار 2013
التعدين والاستخراج	40.9%	54.8%
القطاع غير الهيدروكربوني	59.1%	45.2%

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
(http://www.mdps.gov.qa/portal/page/portal/gsdp_en/statistics_en)

علوّة على ذلك، فإن أثر تثقيلات الأسعار المنقحة على النمو المقاس للناتج المحلي الإجمالي شديد الوضوح. فقد بلغ إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 (مقاساً بأسعار عام 2013) 4.0% و6.1% مقاساً بأسعار عام 2004. إن استخدام أسعار عام 2013 يخفض معدل النمو المقاس لأنه يعطي تثقيلاً أكبراً للجزء الهيدروكربوني البطيء النمو في الاقتصاد (وبالعكس، يعطي تثقيلاً أدنى للجزء غير الهيدروكربوني الذي هو سريع النمو). ويوضح الجدول 2 أثر إعادة تغيير سنة أساس الأسعار على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنوات الأخيرة.

الجدول 2 ضمن الاطار: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار 2004 و2013 (%)

السنة	أسعار 2004	أسعار 2013
2011	13.0	13.4
2012	6.0	4.9
2013	6.3	4.6
2014	6.1	4.1

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
(http://www.mdps.gov.qa/portal/page/portal/gsdp_en/statistics_en)

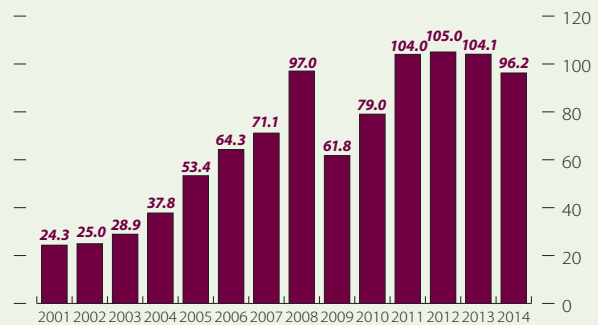
يعتبر تغيير تثقيلات أسعار سنة الأساس ذا أهمية أيضاً على المستوى القطاعي، لكن آثار هذا التغيير تخفت عند الحديث عن تقسيمات قطاعية أكثر تفصيلاً. ومع ذلك، فإن نمو القطاع غير النفطي عام 2014 مقاساً بأسعار 2013 يبلغ 0.7 نقطة مئوية، وهو أبطأ منه عند استخدام أسعار عام 2004. ومردّد ذلك إلى أن أسعار 2013 تعطي تثقيلاً أكبراً لقطاع الصناعة التحويلية البطيء النمو، والذي يتضمن أنشطة التكرير والبتروكيميائيات التي يتأثر تثقيلاً بتغيير السعر الحقيقي للنفط.

شّرت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في الربع الثاني من عام 2015 بإصدار تقديرات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة مستخدمة أسعار عام 2013 لتحل محل تقديرات أسعار عام 2004. ويأتي هذا التغيير في سنة الأساس تماشياً مع المعايير الدولية لحساب الدخل القومي والتي توصي البلدان بتحديث تثقيلات أسعار حساباتها القومية، لاسيما أثناء فترات النمو الاقتصادي السريع والتغييرات النسبية في الأسعار.

ولا يؤثر هذا التغيير في أسعار سنة الأساس على الخصائص القطاعية للناتج مقاساً بالأسعار الثابتة فحسب، بل وعلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومكوناته أيضاً. وقد أسفرت التغييرات في هيكلية الأسعار النسبية في الفترة 2004-2013 عن إجراء تعديلات كبيرة في تثقيلات الأسعار المستخدمة في حساب مكونات الناتج. وفي دولة قطر، تتمتع أسعار المنتجات الهيدروكربونية نسبةً إلى أسعار البضائع والخدمات غير الهيدروكربونية بأهمية خاصة. ففي عام 2004، كانت أسعار الهيدروكربون أدنى بكثير من أسعار السلع والخدمات غير الهيدروكربونية مقارنةً بهما في عام 2013. واتخذت أسعار النفط منحنى تصاعدياً طويلاً في أوائل 2001 لم تعطلها إلا الأزمة المالية العالمية 2008-2010، لتعاود تصاعدها حتى منتصف 2014 (الشكل ضمن الاطار). وتبين قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي بأن متوسط أسعار النفط بلغ زهاء 38 دولاراً للبرميل عام 2004 ليرتفع إلى ثلاثة أضعافه عام 2013 بمتوسط قدره 104 دولاراً.

وفقاً لذلك، فإن تطبيق أسعار عام 2013 لحساب الناتج المحلي الإجمالي القطاعي يعطي ثقلاً أكبر للقطاع الهيدروكربوني مقارنةً

الشكل ضمن الاطار: أسعار النفط الخام (دولار/برميل)



ملاحظة: المتوسط البسيط لثلاثة أسعار للتسليم الفوري: خام برنت محدد التسليم، الخام الأمريكي غرب تكساس للتسليم في أجل متوسط وخام فاتح دبي.
المصدر: قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» 2015، صندوق النقد الدولي.
(http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/weodata/download.aspx) تاريخ التصفح 29 أكتوبر 2015.

السياحية، لاسيما من دول المنطقة. لكن تباطؤ معدل النمو السكاني سيدفع النمو في قطاع الخدمات إلى التباطؤ عامي 2016 و2017.

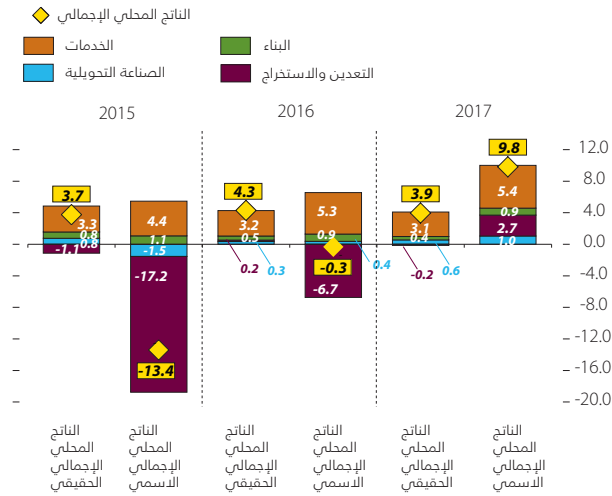
سيستارع نمو قطاع الصناعة التحويلية في عام 2015، مدعوماً بالصناعات الهيدروكربونية النهائية، وبخاصة النمو في صناعة الأسمدة والبتروكيمياويات الأخرى، لكن إنتاج المشتقات المكررة مرجح للترراجع عام 2015، مع نمو في أنشطة المواد النهائية الأخرى (إنتاج سوائل الغاز الطبيعي والأسمدة) لأسباب تتعلق بتوفر المواد اللقيمة (الشكل 4). لكن في عامي 2016 و2017، يتباطأ نمو الصناعة التحويلية بفعل تضائل الدعم من الأسمدة والبتروكيمياويات. ومن المقرر أن تدخل مصفاة «راس لفان 2» الجديدة لمنتجات التكرير طور الإنتاج في الربع الأخير من عام

وفي القطاع غير النفطي، يتوقع اليوم أن يصل نموه لعام 2015 إلى 10.1%، متراجعاً بشكل بسيط عن مستوياته في عام 2014. ويستمر الزخم القوي في القطاع بتأثير الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية الذي حقق زيادة في عام 2015، وبتأثير النمو السكاني السريع أيضاً. فقد بلغ عدد سكان دولة قطر في نوفمبر 2015 قرابة 2.46 مليون نسمة، بزيادة قدرها 8.8% عن الشهر نفسه من عام 2014.

ومن المتوقع أن يكون قطاع الخدمات المساهم الأكبر في النمو وأن تواصل حصته في إجمالي الناتج ارتفاعها (الشكلين 2 و3). أما الخدمات المالية والعقارية والنقل والاتصالات وخدمات الأعمال فجميعها ستستفيد من مشاريع التطوير العقاري والبنية التحتية. كما يتوقع أن ينمو قطاع التجارة والفندقة بقوة بفضل أنشطة المؤتمرات والنمو في الرحلات

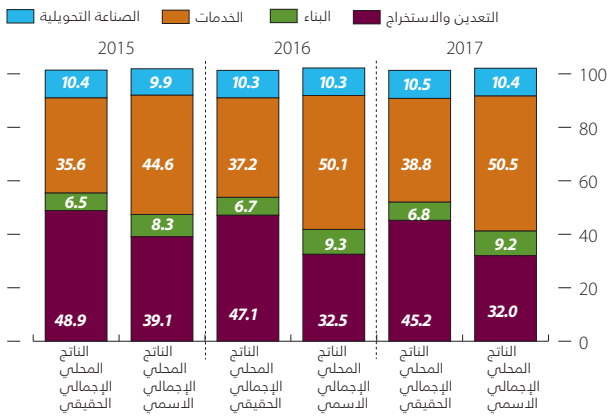
الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2015 - 2017 تحديث

شكل 2: المساهمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي،
(نقطة مئوية) 2015-2017



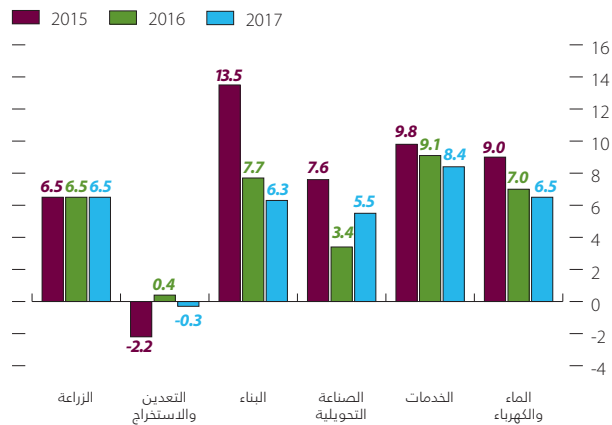
* ملاحظة: أخطاء التقريب ناتجة عن الزراعة والخدمات المصرفية المنسوبة (FISIM) ورسوم الاستيراد والكهرباء والماء، وهي غير مبيّنة في الشكل. المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

الشكل 3: الحصة من الناتج المحلي الإجمالي 2015-2017 (%)



ملاحظة: أخطاء التقريب ناتجة عن الزراعة والخدمات المصرفية المنسوبة (FISIM) ورسوم الاستيراد والكهرباء والماء، وهي غير مبيّنة في الشكل. المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

الشكل 4: النمو القطاعي في الاقتصاد، بأسعار 2013 الثابتة (%)



المصدر: تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

2016، لتشكل جزءاً كبيراً من النمو المتسارع والمتوقع لعام 2017. كما ستنتج المصفاة وقود الطائرات النفاثة والغاز النفطي للبيع محلياً، وتصدر مشتقات أخرى من بينها الديزل إلى الأسواق الآسيوية. ويتوقع أن يحافظ نمو الطلب على الإسمنت والمعادن من مشاريع البناء والبنية التحتية على زخمه في أنشطة الصناعات التحويلية الأخرى، وإن يكن بوتيرة أبطأ من السابق.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

يتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (أو الاسمية) بنسبة 13.4% في عام 2015 نتيجة تأثير معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر بحركة أسعار المنتجات الهيدروكربونية التي تحددها الأسواق العالمية. وسيؤدي الهبوط المتوقع بنسبة 46% في أسعار سلة الهيدروكربون في قطر بشكل مباشر إلى انخفاض الدخل الناتج من عمليات التنقيب والإنتاج وإلى انخفاض موارد الدولة. وقد يشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي انخفاضاً طفيفاً في عام 2016 إذا تراجعت هوامش الربح من الغاز كما هو متوقع. ويفترض أن تسمح الزيادة المتوقعة في أسعار منتجات الهيدروكربون عام 2017 بمعاودة نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

التضخم

من المتوقع أن يبلغ متوسط معدل التضخم، الذي يقاس بتغير مؤشر أسعار المستهلك، 1.5% لعام 2015، وأن يبقى في المستوى نفسه عام 2016 ليزيد قليلاً إلى 2.0% في عام 2017. وقد تم تخفيض توقعات تقريرنا الصادر في يونيو 2015 والتي كانت 2.0% لعام 2015، فقد سجل متوسط التضخم بين يناير وأكتوبر 2015 نسبة 1.5%. كما شهد الاسعار في العقارات السكنية تراجعاً حاداً في عام 2015. وتتراجع المصادر المحلية للضغوط التضخمية، فمن المتوقع تقييد الإنفاق الحكومي، وكذلك تباطؤ النمو السكاني. كما يُتوقع تقييد أكبر للسيولة في ظروف ينتظر أن تشهد ارتفاعاً في معدلات الفائدة على الدولار الأمريكي. وسيؤدي تشديد أنظمة التحوط في المصارف التجارية إلى كبح نمو الائتمان.

وتشير حسابات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء إلى أن الزيادة في أسعار الماء والكهرباء للاستهلاك المنزلي لغير القطريين (الاطار 3)، والتي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2015، لن تؤثر تأثيراً يذكر على التضخم الكلي لأسعار المستهلك وسيتلاشى هذا الأثر على حسابات معدل التضخم مع نهاية 2016. وطبعاً، إذا تم الإعلان عن زيادات في الأسعار المنظمة فقد يكون لها انعكاسات تضخمية قصيرة الأجل.

تغيب المصادر الخارجية للضغوط التضخمية غائباً واضحاً حتى نهاية فترة التوقع، مع انخفاض الأسعار العالمية للسلع وزيادة القوة الشرائية للعملة المحلية. كما أن توقع انخفاض أسعار الأغذية والمدخلات الصناعية (انظر فقرة أسواق السلع غير النفطية) والارتفاع الأخير في قيمة الدولار الأمريكي، الذي يرتبط به الريال القطري، كل ذلك سيساعد في بقاء التضخم الكلي تحت السيطرة.

الإطار 3: زيادة تعرفه الماء والكهرباء من قبل مؤسسة كهرباء

الاستهلاك المنزلي للفئات المعنية. ولكن ضآلة وزن سلعتي الكهرباء والماء في مؤشر أسعار المستهلك يعني أن هذه الزيادة لن تنعكس بشكل ملموس على التضخم العام لأسعار المستهلك. وأي أثر على تضخم أسعار المستهلك سيكون عابراً ينتهي مفعوله بعد سبتمبر 2016. وفي جميع الأحوال، ستخفف الإيرادات الإضافية كلفة الدعم الحكومي لاستهلاك الماء والكهرباء. ولا تأخذ حسابات الوزارة أعلاه بعين الاعتبار أية حوافز تقدم لزيادة التوفير في استهلاك الماء والكهرباء، ولا أي تأثيرات عارضة على أسعار سلع وخدمات المستهلك والتي يمكن أن تنشأ من الأسعار الأعلى التي تدفعها الشرائح التجارية والصناعية.

زادت مؤسسة كهرباء أسعارها للأسر غير القطرية في سبتمبر 2015 عبر تحديد أسعار شرائح المياه والكهرباء. كما زادت أسعار الاستهلاك الحكومي والتجاري والصناعي. فقد بات سعر الماء للاستهلاك المنزلي - الذي كان في السابق موحداً - يفرض على خمس شرائح تتزايد مع تزايد الاستهلاك (انظر الجدول أدناه). أما عدد شرائح أسعار الكهرباء، التي كانت اثنتان في السابق، فقد أصبحت ست شرائح للاستهلاك المنزلي. وصارت الشرائح التصاعديّة لأسعار الماء والكهرباء تشبه تلك المطبقة في أبوظبي، حيث انخفضت الإعانات الحكومية بشكل حاد في العام الماضي عند تطبيق هيكلية جديدة لأسعار الكهرباء والمياه وتشير التقديرات الأولية لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء إلى أن الأسعار الجديدة قد تؤدي إلى زيادة سنوية بنسبة 5.3% في رسوم

جدول الإطار: أسعار الاستهلاك المنزلي في كهرباء

استهلاك الكهرباء		من (كيلوواط ساعي)	
تعرفة الكهرباء (ريال / كيلوواط)	إلى (كيلوواط ساعي)	15001 8001 6001 4001 2001 1	أعظمي
0.22 0.18 0.12 0.1 0.09 0.08	15000 8000 6000 4000 2000	15001 8001 6001 4001 2001 1	أعظمي
استهلاك ماء الشرب		من (م3)	
تعرفة الماء (ريال / م3)	إلى (م3)	1 21 71 151 251	أعظمي
4.4 5.4 6.4 7.4 4.9	20 70 150 250	1 21 71 151 251	أعظمي

المصدر: مؤسسة كهرباء (<https://www.km.com.qa/Customerservice/Pages/Tariff.aspx>)

الآفاق المالية

عام 2015 أتره الكامل على الدخل الاستثماري. ومن المتوقع استمرار عجز الموازنة عام 2017 رغم أنه سيتراجع عن مستوى 2016 على الأرجح، بفضل التخفيضات المتوقعة في الإنفاق وانتعاش خفيف في أسعار النفط والغاز.

ميزان المدفوعات

من المتوقع أن يستمر فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لعام 2015، مع احتمال حدوث عجز بسيط عامي 2016 و2017. والعامل الرئيسي في ذلك هو اعتماد دولة قطر على صادرات الهيدروكربون والأسعار المنخفضة المتوقعة حالياً. وقد يشهد الطلب على الاستيراد بعض التراجع مع انخفاض احتياجات المشاريع من التجهيزات الرأسمالية، ولكنه سيبقى مدعوماً بالطلب على المواد الأولية وبالطلب الاستهلاكي الناجم عن زيادة السكان. ومع انخفاض فائض الحساب الجاري، ستتقلص أيضاً تدفقات رأس المال إلى الخارج.

المخاطر

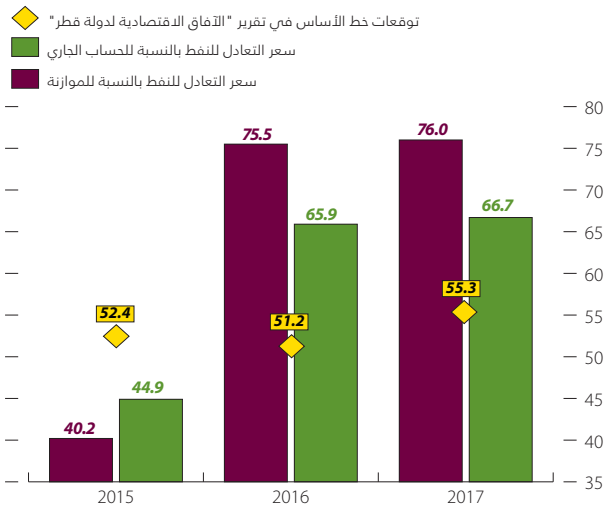
تتبع المخاطر على الآفاق الاقتصادية أساساً من أسعار النفط: فقد انخفضت بشكل دراماتيكي طوال العام الحالي والتكهنات بتطورها المستقبلي ليست مؤكدة إلى حد كبير (انظر التوقعات التوافقية للنفط والغاز أدناه). فإذا ارتفعت أسعار النفط بسرعة أكبر مما كان متوقفاً في هذا التقرير المحدث، فإن نتائج النمو المحقق في الدخل الاسمي وكذلك الميزانين المالي والخارجي ستكون أفضل. أما إذا انخفضت دون التوقعات فسيُلمح نمو الدخل الاسمي، وقد تتراجع الموازين المالية بحدة أكبر، وقد نشهد عجزاً في المدفوعات الخارجية. إن سعر «التعادل» للنفط من المقاييس المفيدة لحساب كيف تؤثر

يتبنى تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر التوقعات على أساس السنة الميلادية وليس السنة المالية (كما جاءت في إصدارات وزارة المالية). ولكن اعتباراً من عام 2016، ستستخدم وزارة المالية السنة الميلادية في دورة الموازنة مما يجعل المقارنات المباشرة ممكنة. ومن المهم الانتباه إلى أن الحسابات المالية لتقرير الآفاق الاقتصادية تتبنى تصنيفات الموازنة للإيرادات وبالتالي لا تأخذ بعين الاعتبار الدخل الاستثماري الذي يحققه جهاز قطر للاستثمار أو المؤسسات المشابهة.

وتفترض أحدث البيانات، بما فيها تلك التي تظهر انخفاض إنتاج النفط ومنتجات التكثيف عن المتوقع وكذلك انخفاض أسعار النفط، أن فائض الموازنة لعام 2015 قد ينخفض إلى 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي (بعد أن كان 13.0% في عام 2014).

وفي عام 2016، من المتوقع أن يسجل الميزان المالي العام أول عجز له خلال 15 عاماً، ويقدره هذا التقرير بحدود 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بافتراض ما يلي: أن الحكومة تقلص بنجاح مستويات الإنفاق الجاري وتحدد سقف نمو الإنفاق الرأسمالي دون المستويات المبرمجة سابقاً؛ وأنه يوجد تخفيض فعال في نفقات قطاع الهيدروكربون بما يدعم التحويلات إلى الموازنة؛ وأن إيرادات إضافية من خارج القطاع النفطي تُضخ إلى الموازنة. لكن مفعول هذه التدابير يتلاشى تماماً وأكثر بفعل تقلص الإيرادات الذي يسببه انخفاض أسعار النفط وما ينجم عنه من تخفيض الدخل الاستثماري الذي تتوقعه الحكومة. فالدخل الاستثماري - ومعظمه يأتي من الفائض المالي لشركة قطر للبترول - يصب في الموازنة في فترة لاحقة لحصوله. وفي عام 2015 تمت حماية إيرادات الموازنة إلى حد ما بفضل ارتفاع أسعار النفط الذي استمر طوال عام 2014. لكن هذه الحماية ستزول عام 2016 وسيترك انخفاض أسعار النفط

الشكل 5: سعر التعادل للنفط في ظل سيناريوهات مختلفة (دولار أمريكي/البرميل)



المصدر: حسابات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

في تضخم أسعار المستهلك. وأخيراً، من المتوقع حصول تشديد لشروط السيولة المحلية. فالودائع الحكومية في المصارف التجارية قد انخفضت، وكذلك فعلت الودائع في مصرف قطر المركزي. ويمكن للتطبيع المتوقع في السياسة النقدية للولايات المتحدة أن يؤدي في نهاية المطاف إلى ضغوط على أسعار الفائدة للودائع بالريال القطري. وقد ارتفعت أسعار الفائدة بين البنوك القطرية، التي بقيت طوال العام مستقرة بدرجة معقولة فوق 0.8%، لتتجاوز 1% في الأسبوع الأخير من أكتوبر وبقيت مرتفعة حتى منتصف نوفمبر. وكانت 0.87% في 1 ديسمبر. ومن شأن تدابير تهدف إلى دعم أمن السوق المالي وسلامته أن تساعد في الحماية من المخاطر بيد أنها تحد من قدرة البنوك على الإقراض (الإطار 4).

أسعار النفط على المحصلات الهامة للاقتصاد، والذي يمكن النظر إليه بمنظورين. فمن وجهة النظر المالية، هو السعر المطلوب لبرميل النفط الذي يؤدي - عند مستويات معينة من الإنتاج الهيدروكربوني، والإنفاق الحكومي، والإيرادات المالية غير الهيدروكربونية - لإيرادات هيدروكربونية توازي العجز غير الهيدروكربوني. أما من وجهة نظر ميزان المدفوعات، فهو السعر المطلوب لبرميل النفط لتغطية تكاليف الصادرات والعجز في تدفقات الدخل والتحويلات في الحساب الجاري، في ضوء عائدات الصادرات غير النفطية.

يظهر الشكل (5) أسعار التعادل المقدر للنفط في الحساب المالي والحساب الجاري للفترة 2015-2017 مع سعر الأساس للنفط المعتمد في توقعات هذا التقرير. ويتبع حساب سعر التعادل الطريقة التي أوردناها في تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2015-2017 الصادر في يونيو الماضي (انظر فقرة «المخاطر» في التقرير المذكور لمزيد من التفاصيل)

وبالنسبة لعام 2015، فإن كلاً من مجموعتي أسعار التعادل تقل عن افتراضات سعر الأساس، وأقل بكثير من الأسعار المحققة حتى 23 نوفمبر 2015 (53.89 دولاراً لبرميل خام برنت). فسعر التعادل للنفط في هذا التقرير أقل من السعر المتوقع في يونيو، بالنظر إلى الجهود الحالية للحكومة في تقليص الإنفاق وافتراض تحويل دخل شركة قطر للبترول للموازنة بسرعة أكبر هذه السنة. وإذا ثبت صحة هذه الافتراضات، فإنه يتوجب أن تنخفض الأسعار المحققة في ما تبقى من السنة عن مستوياتها الحالية لكي يحصل عجز في الميزان المالي وميزان الحساب الجاري لعام 2015. ويجري تعديل تقديرات أسعار التعادل للموازنة في عام 2015 بالأثر المُثبت للدخل الاستثماري الذي تحقق في عام 2014 وأدرج في بند الإيرادات الحكومية لعام 2015.

ولكن في ضوء توقعات أسعار النفط المنخفضة لعام 2015، ستتراجع الفوائض المالية للمنشآت الهيدروكربونية والدخل الاستثماري الذي تتلقاه الحكومة في 2016. والخسارة في هذا الدخل ترفع سعر التعادل المقدر للموازنة إلى 75.5 دولاراً في عام 2016 - أي أعلى بمقدار الثلث تقريباً من سعر الأساس المفترض والبالغ 51.2 دولاراً. ويقدر هذا التقرير أن سعر التعادل للنفط يجب أن يكون 65.9 دولاراً لتجنب حصول عجز في الحساب الجاري عام 2016. أما سعر التعادل للنفط لعام 2017 فهو 76.0 دولاراً للموازنة و66.7 دولاراً للحساب الجاري.

وتعتمد توقعات هذا التقرير على توقعات البنك الدولي للأسعار الإقليمية للغاز الطبيعي المسال وهي أعلى من توقعات الجهات الأخرى (انظر التوقعات التوافقية للنفط). وهذا يصح بشكل خاص في الأسعار اليابانية للغاز الطبيعي المسال، التي تمثل عامل تارجح رئيسي لسلة أسعار الغاز المتحققة لدولة قطر.

إن مخاطر حصول زيادة متسارعة في التضخم تحت السيطرة حالياً، ولكن ضغوط أسعار المستهلك ستزداد إذا ارتفع التضخم المستورد بوتيرة تفوق التوقعات الحالية. ومن شأن صدمة في العرض العالمي للسلع أو انخفاض مفاجئ في قيمة الدولار الأمريكي أو انتعاش غير متوقع في الطلب العالمي أن تزيد من ضغوط الأسعار المحلية. وقد تؤدي الزيادات الأخيرة في أسعار المرافق إلى ارتفاع التضخم المحلي، لاسيما في أشهر الصيف المقبلة. ويمكن للإلغاء المحتمل لإعانات المستهلك الأخرى، ضمن جهود الحكومة لترشيده الإنفاق، أن يسبب مزيداً من الارتفاع

الإطار 4: تطبيق إطار « بازل 3 »

الجدول ضمن الاطار: نسب ومتطلبات مصرف قطر المركزي بخصوص معايير بازل 3 (%)

2018	2017	2016	2015	2014	
					الحد الأدنى لنسب كفاية
100	90	80	70	60	الرأسمال
					تغطية السيولة
6	6	6	6	6	رأسمال الأسهم العادية
					الأساسي (CET1)
8	8	8	8	8	الرأسمال الأساسي
					(Tier 1 capital)
10	10	10	10	10	الرأسمال الكلي (Total capital)
					الرافعة المالية
3	3	3	3	3	(Leverage)
					احتياطي الحفظ على
					الرأسمال
3.5-0.5	3.5-0.5	3.5-0.5			البنوك المحلية الهامة
					في النظام المصرفي
2.5-0.5	2.5-0.5	2.5-0.5			احتياطي التقلبات
					الدورية
2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	احتياطي الحفظ على
					الرأسمال
100	100				نسبة القروض إلى
					الودائع

ملاحظات:

نسبة القروض إلى الودائع (Loan to deposit ratio): إجمالي قروض البنك مقسومة على إجمالي الودائع لديه.

نسبة تغطية السيولة (Liquidity coverage ratio): الموجودات شديدة السيولة (سواء أكانت نقدية أم سندات) التي تعادل أو تزيد على صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ثلاثين يوماً تقويمياً.

احتياط البنوك المحلية الهامة في النظام المصرفي (DSIB buffer): قام مصرف قطر المركزي بتصنيف البنوك المحلية الهامة في النظام المصرفي القطري ضمن «حزم» مختلفة، بما يتوافق مع المتطلبات الخاصة بالاحتفاظ برأسمال إضافي إلزامي.

احتياطي التقلبات الدورية (Countercyclical buffer): وهو رأسمال إضافي ينبغي الاحتفاظ به من قبل البنك المحلي احتياطياً وبحسب كنسبة من موجوداته المصنفة حسب المخاطر. ويحدد مقداره بحسب الحزمة التي يصنف ضمنها البنك المحلي وفق مصرف قطر المركزي.

نسبة رأسمال الأسهم العادية الأساسي (Common Equity Tier 1 (CET1 ratio): هي قيمة رأسمال المساهم الأساسي باستثناء الأسهم الممتازة أو الجزء غير الخاضع لسيطرة المصرف) مقسومة على إجمالي الموجودات المصنفة حسب المخاطر.

نسبة رأسمال المساهم الأساسي (Tier 1 capital ratio): وهي قيمة رأسمال المساهم الأساسي، متضمنة مجموع رأسمال الأسهم والاحتياطيات المعلنة، مقسومة على إجمالي الموجودات المصنفة حسب المخاطر.

نسبة رأسمال الكلي (Total capital ratio): وهي النسبة المئوية لرأسمال المصرف (الأساسية والمساندة، بما فيها الديون من المرتبة الثانية) إلى الموجودات المصنفة حسب المخاطر، وتعرف أحياناً بنسبة كفاية الرأسمال.

احتياطي الحفظ على الرأسمال (Capital conservation buffer): وهي العوازل المالية (الأموال الإلزامية) التي تحتفظ بها البنوك وتراكمها خارج فترات الضغوط المالية.

نسبة الرافعة المالية (Leverage ratio): هي نسبة الموجودات إلى الرأسمال في ميزانية المصرف، وهي تحسب بقسمة قيمة رأسمال المساهم الأساسي على قيمة الانكشافات المالية غير المشتقة للمصرف، التي ترد ضمن ميزانيته وتلك التي لا ترد ضمنها.

أصدر مصرف قطر المركزي التعليمات التوجيهية الخاصة بمتطلبات بازل 3 في يناير 2014 (الجدول ضمن الإطار). ومنذ نهاية ديسمبر 2014، كانت نسب كفاية الرأسمال المسجلة في جميع البنوك، باستثناء بنك واحد، أعلى من الحد الأدنى لهذه النسبة (تغطية السيولة، رأسمال الأسهم العادية الأساسي، الرأسمال الأساسي، الرأسمال الكلي والرافعة المالية). وقد حدد مصرف قطر المركزي الحد الأدنى الخاص بمتطلبات بازل 3 بما مجموعه 12.5%، وهو أعلى بمقدار 150-200 نقطة أساس من توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية. وأدخلت التعميمات التي صدرت لاحقاً عن المصرف المركزي تعديلات على نسبة تغطية السيولة (تطبق على مراحل حتى عام 2018) ونسبة الرافعة المالية (التي حددت بنسبة 3.0% من الرأسمال الأساسي في سبتمبر 2014). وبالتزامن مع ذلك، عزز مصرف قطر المركزي الأنظمة الوقائية الكلية وأنشأ لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر من عدة جهات رسمية لمراقبة الاستقرار المالي وتعزيزه والحد من المخاطر في النظام المصرفي. وعملت اللجنة (التي يرأسها حاكم مصرف قطر المركزي) على التنسيق بين الجهات التنظيمية الرئيسية في مختلف قطاعات السوق، كالهئية التنظيمية لمركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية. كما نشر المصرف المركزي جملة من الأدوات الوقائية الكفيلة باحتواء المخاطر، حيث أصدر في يوليو عام 2014 على سبيل المثال تعليمات تحدد بموجبها الحد الأعلى لنسبة القروض إلى الودائع في المصارف التجارية بنسبة 100% على أن يتم تطبيقها في غضون ثلاث سنوات.

ومن المرجح طوال فترة التوقع، وفي ظروف تشهد انحساراً لعوائد النفط والغاز وانخفاضاً في ودائع القطاع العام في المصارف التجارية، أن تتعرض أسعار الفائدة المحلية لضغوط متصاعدة نتيجة ازدياد احتياجات التمويل لدى الحكومة والنظام المصرفي التجاري، والذين يتعين عليهما اليوم الالتزام بمعايير تنظيمية أشد صرامة. وستبرز هذه الضغوط على نحو خاص بفعل الارتفاع المتوقع في معدلات أسعار الفائدة الأمريكية.

التوقعات التوافقية

يبين الجدول رقم (2) ملخصاً للتوقعات الاقتصادية المنشورة عن الأعوام 2015، 2016 و2017، وذلك لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي وتضخم أسعار المستهلك. ويتم الحصول على النظرة التوافقية للآفاق الاقتصادية لدولة قطر بحساب الوسيط/المتوسط الحسابي لجميع التوقعات المذكورة.

وقد قام قطاع الإحصاء في وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في يونيو عام 2015 باعتماد قيم أساسية جديدة للحسابات القومية بأسعار عام 2013 الثابتة. وبما أن بعض الجهات لم تعدل بعد توقعاتها لسلسلة بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإن هذا التقرير يتضمن فقط التوقعات المعدلة على أساس أسعار عام 2013 الثابتة. ولذلك فهو يستند إلى عينة أصغر من عينة تقرير شهر يونيو (الإطار رقم 2). ولا يمكن كذلك مقارنة توقعات تقرير شهر يونيو حول معدل النمو الحقيقي، والمحسوبة بأسعار عام 2004 الثابتة، بالتوقعات الواردة هنا (المحسوبة بأسعار 2013 الثابتة)، إلا أنه لا يزال بالإمكان مقارنة توقعات النمو الاسمي والتضخم مع بعضها.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

إن قيمة وسيط التوقعات التوافقية أعلى من توقعات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء لكل عام من الأعوام المذكورة، لكن الفرق بينها يكون أكبر في عام 2015 (الشكل رقم 6). و ترى معظم جهات التوقع أن النمو الحقيقي سيتحسن عام 2016، كذلك تتفق الوزارة مع هذا الرأي. ومتوقع أن تكون قيمة وسيط التوقعات التوافقية لمعدل النمو الحقيقي عام 2017، أخفض قليلاً عن قيمته لعام 2016، إلا أن الوزارة تتوقع أن يتسارع النمو. ويبين قسم التوقعات الاقتصادية أعلاه رؤية الوزارة بشأن التوقعات.

النمو الاسمي

لقد تم تخفيض التوقعات التوافقية لمعدل النمو الاسمي للعامين 2015 و2016 قياساً لتوقعات تقرير شهر يونيو، وذلك على نحو واضح بمقدار 3.2 نقطة مئوية (في 2015) و4.5 نقطة مئوية (في 2016). والأرجح أن هذه التعديلات تأثرت بإعادة التقييم السلبي لآفاق أسعار

الجدول رقم 2: استطلاع التوقعات الاقتصادية لدولة قطر عن الأعوام 2014، 2015 و2016 المنشورة حتى 15 نوفمبر 2015

التضخم			النمو الاسمي			النمو الحقيقي			الجهة صاحبة التوقع
2017	2016	2015	2017	2016	2015	w2017	2016	2015	
3.0	2.9	1.3	4.5	5.3	4.5	بي إن بي باريباس (أكتوبر 2015)
4.0	4.0	3.0	10.9	9.7	-8.2	5.5	5.9	6.6	بيزنيس مونيتر إنترناشيونال (أكتوبر 2015)
..	4.5	2.0	..	9.2	-11.4	سيتي غروب (نوفمبر 2015)
3.5	2.8	2.1	..	6.5	-19.9	4.6	4.4	4.3	وحدة المعلومات الاقتصادية (نوفمبر 2015)
..	3.0	2.5	بنك دبي الوطني (سبتمبر 2015)
4.1	3.7	2.1	13.8	0.2	-13.5	وكالة فيتش للتقييم الائتماني (أكتوبر 2015)
1.6	1.4	2.0	11.3	7.7	-21.3	بنك HSBC (أكتوبر 2015)
2.8	2.4	1.6	9.7	4.5	-7.9	4.8	4.1	3.9	غلوبال إنسايت (نوفمبر 2015)
4.0	2.5	1.5	8.8	7.1	-17.9	4.3	4.5	4.1	معهد التمويل الدولي (أكتوبر 2015)
2.9	2.3	1.6	10.4	0.1	-8.6	4.2	4.9	4.7	صندوق النقد الدولي (سبتمبر 2015)
..	1.9	1.6	جي بي مورغان سيكيوريتيز (سبتمبر 2015)
..	2.6	2.1	بنك الكويت الوطني (سبتمبر 2015)
3.3	2.8	1.7	10.8	9.7	-10.9	4.9	4.8	4.4	أكسفورد إيكونوميكس (سبتمبر 2015)
2.9	2.8	1.7	12.3	9.4	-16.9	6.4	6.4	4.7	بنك قطر الوطني (سبتمبر 2015)
3.0	2.5	1.9	11.5	-1.3	-7.7	5.1	5.0	4.8	ساميا (أكتوبر 2015)
2.5	2.5	2.0	8.6	8.6	-8.9	4.5	4.5	4.0	ستاندارد أند بورز (سبتمبر 2015)
3.2	2.4	2.2	5.5	5.0	4.5	ستاندارد تشارترد (سبتمبر 2015)
متوسط التوقعات التوافقية									
3.1	2.8	1.9	10.8	5.9	-12.8	4.9	5.0	4.6	قيمة الوسيط
3.0	2.6	2.0	10.9	7.4	-11.2	4.8	4.9	4.5	القيمة العليا
4.1	4.5	3.0	13.8	9.7	-7.7	6.4	6.4	6.6	القيمة الدنيا
1.6	1.4	1.3	8.6	-1.3	-21.3	4.2	4.1	3.9	الانحراف المعياري
0.7	0.7	0.4	1.6	4.1	5.0	0.7	0.7	0.7	معامل التباين (%)
21.8	26.9	21.1	14.5	68.9	-39.2	13.2	13.6	15.9	
بنود أخرى									
2.0	1.5	1.5	9.8	-0.3	-13.4	3.9	4.3	3.7	توقعات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (ديسمبر 2015)

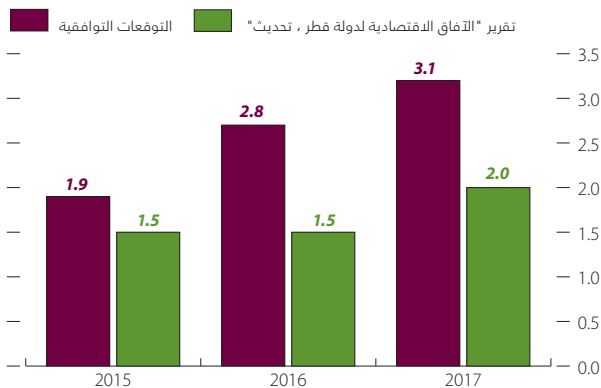
... = تشير إلى عدم وجود معلومات في السنة المشار إليها
ملاحظة: أزيلت من الجدول توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي ما زالت تعتمد أسعار 2004.
المصدر: بيانات مجمعة من تقارير ومواد إخبارية مختلفة.

جهات التوقع أن يحدث ذلك في عام 2017. وفي كل سنة من سنوات التوقع المذكورة، تنخفض توقعات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء عن التقديرات التوافقية على الرغم من التقارب الكبير بينهما في عام 2017.

التضخم

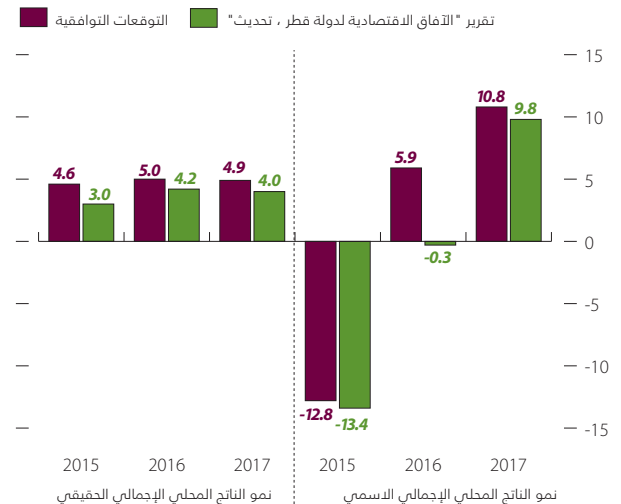
خفضت التوقعات التوافقية لمعدل تضخم أسعار المستهلك عما كانت عليه في تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر في شهر يونيو (الشكل 7). وقد بلغ معدل التضخم الواسطي التوافقي 1.9% لعام 2015 وسيرتفع إلى 3.1% في عام 2017. وانسجاماً مع التوقعات المخفضة

الشكل 7: تقديرات التضخم (%، المتوسط السنوي)



المصدر: تقديرات فريق العمل استناداً إلى توقعات مجمعة من تقارير ومواد إخبارية مختلفة.

الشكل 6: تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

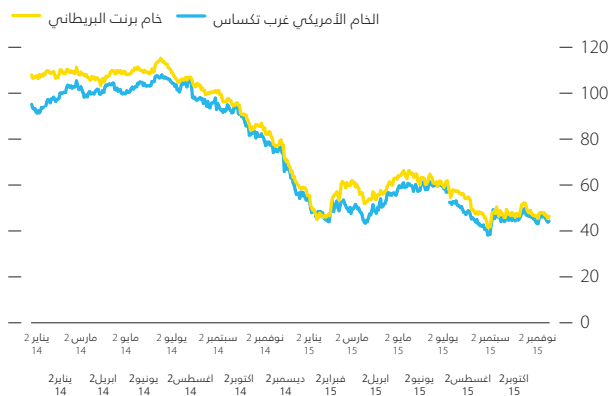


المصدر: تقديرات فريق العمل استناداً إلى توقعات مجمعة من تقارير ومواد إخبارية مختلفة.

النفط (انظر الى التوقعات التوافقية لأسعار النفط). وانخفضت الأسعار المتوقعة وازدادت حالة عدم اليقين بشأن التوقعات، ما خلق تشتتاً أوسع بكثير في توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016، حيث بلغ عامل التباين لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 68.9% مقارنة ب 33.7% في شهر يونيو. وعندما تصل أسعار النفط إلى أدنى قيمة لها، سيبتدأ أثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وتتوقع معظم

موجز الآفاق للأعوام 2015-2017

الشكل 9: متوسط أسعار التسليم الفوري اليومي، (دولار أمريكي للبرميل)

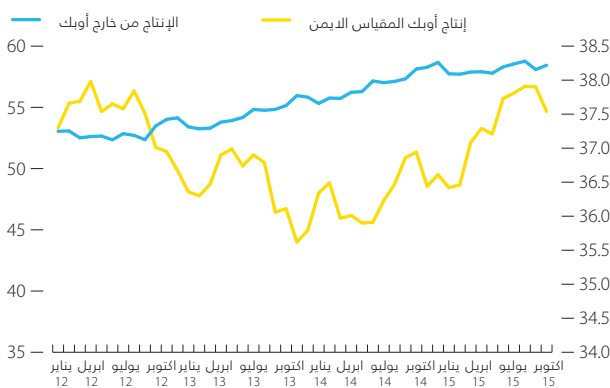


المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الطاقة قصيرة المدى، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. http://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_d.htm، تاريخ التصفح 15 نوفمبر 2015.

لقد هبطت أسعار النفط العالمية في الجزء الأكبر من الربع الثالث لهذا العام (الشكل رقم 9)، وظلت الإمدادات الجديدة أعلى من الطلب. وعلى الرغم من انخفاض الأسعار فإن اجتماع منظمة أوبك في الرابع من ديسمبر عام 2015 أنقّض دون اتفاق على سقف الإنتاج. فقد وصل إنتاج دول أوبك من النفط في أكتوبر 2015 إلى 31.8 مليون برميل يومياً، أي زيادة قدرها أكثر من مليون برميل عن إنتاج العام الماضي (الشكل 10). ووصل إنتاج روسيا من النفط إلى رقم لم تعرفه منذ نهاية الحقبة السوفييتية. كما شهدت الإمدادات من خارج أوبك أيضاً فورة كبيرة يرجح أن تبلغ 58.1 مليون برميل في اليوم وسطياً في عام 2015، أي زيادة سنوية تقارب 1.15 مليون برميل يومياً. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تضخ من النفط الخام يومياً 274 ألف برميل أقل من ذروة الإنتاج التي عرفتها في إبريل 2015، لا يزال إنتاج أكبر مناطق النفط الصخري، أي حوض برميان، يبشر بعوائد اقتصادية قوية.

وترافق الطلب العالمي، الذي ارتفع في عام 2015 بمعدل 1.8 مليون برميل يومياً عن مستويات عام 2014، بزيادة العرض مما أدى إلى زيادة ملحوظة في كميات التخزين. فقد اتجهت مستويات المخزون التجاري

الشكل 10: الإنتاج العالمي من السوائل، مليون برميل/اليوم



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، الإنتاج العالمي من النفط والسوائل الأخرى، تاريخ التصفح 10 نوفمبر 2015.

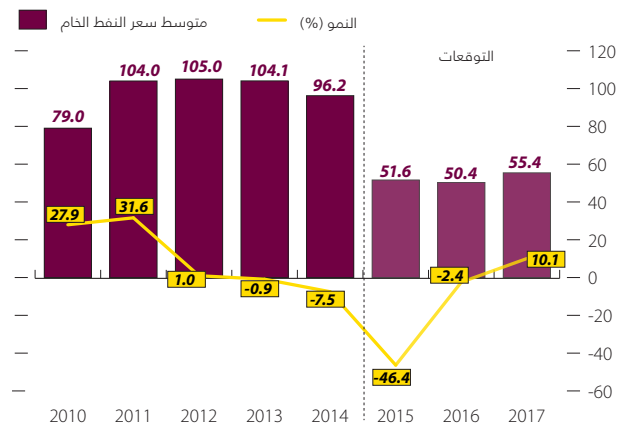
لتقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر بشأن النمو الاسمي والحقيقي، تنخفض أيضاً توقعات هذا التقرير لمعدل التضخم عن التوقعات التوافقية وبالوتيرة نفسها. كما أنها تنخفض أيضاً عن تقديرات التقرير الصادر في يونيو، الأمر الذي يعبر عن احتمال ازدياد ضعف نمو الطلب في الاقتصاد المحلي واستمرار الضغوط الانكماشية في أسواق السلع العالمية. ومع ذلك، ويتوقع أن يرتفع معدل التضخم قليلاً إلى 2.0% عام 2017.

توقعات أسواق الطاقة والسلع أسعار النفط

من المرجح أن تنخفض حصيلة أسعار النفط لعام 2015 إلى ما دون توقعات التقرير الصادر في يونيو 2015. فقد بلغ متوسط سعر خام برنت للتسليم الفوري حتى 23 نوفمبر 53.89 دولاراً للبرميل الواحد، مقارنة مع 56 دولاراً وفق توقعات تقرير يونيو. ويتوقع أغلب المشاركين في السوق والمراكز الرئيسية أن تشهد أسعار النفط بعض الانتعاش في عامي 2016 و2017، إذ تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يعتدل نمو العرض في عام 2016، الأمر الذي يرجح أن يدعم ارتفاع الأسعار، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى المؤثرة على حالها. بيد أن الإدارة تحذر من وجود درجة عالية من عدم اليقين تكتنف الظروف السياسية والاقتصادية، وكذلك القرارات المستقبلية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بشأن مستويات الإنتاج.

لكن عقود التسليم الآجل للنفط تشير إلى اتجاه آخر للأسعار، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهما جهتان تبنيان توقعاتهما استناداً إلى عقود التسليم الآجلة، أن تُعدّل الأسعار قليلاً في العام القادم. ويثبت آخر إصدار من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» لصندوق النقد الدولي متوسط سعر خام برنت البريطاني وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الأمريكي عند 50.36 دولاراً للبرميل في عام 2016، ليرتفع السعر إلى 55.42 دولاراً في عام 2017 (الشكل رقم 8).

الشكل 8: متوسط سعر النفط الخام (دولار أمريكي للبرميل)



ملاحظة: المتوسط البسيط لثلاثة أسعار للتسليم الفوري: خام برنت محدد التسليم، الخام الأمريكي غرب تكساس للتسليم في أجل متوسط وخام فاتح دبي.
المصدر: قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» 2015، صندوق النقد الدولي. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/download.aspx>، تاريخ التصفح 29 أكتوبر 2015.

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2015 - 2017 تحديث

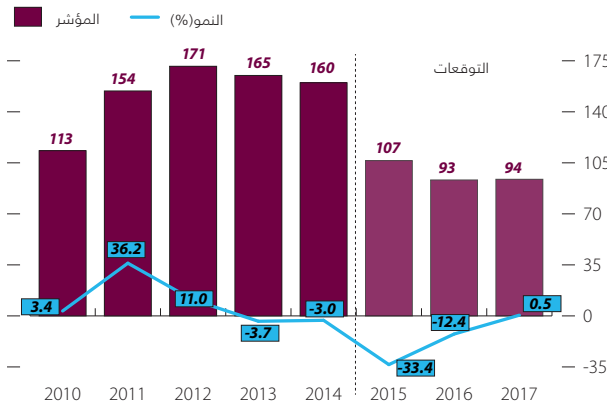
النفط في عام 2016، إلا أنه يتوقع أيضاً أن تنحسر التهمة الموجودة حالياً في عام 2016 مؤدية لارتفاع الأسعار.

إن درجة اليقين في المدى المتوسط - بشأن آفاق أسعار النفط في عام 2017 وما بعدها- منخفضة. فمن الممكن أن يدخل إلى السوق إمدادات إضافية من العراق وليبيا (وكلاهما عضو في أوبك)، علاوة على الزيادة المحتملة في الإنتاج الإيراني بفعل تخفيف العقوبات المفروضة على إيران. ويتوقع تقرير «آفاق الطاقة العالمية 2015» لوكالة الطاقة الدولية أن يصل التوسع في الطلب على الطاقة من قبل الصين إلى نهايته كما أن تخفيض الدعم الحكومي للطاقة في الشرق الأوسط، وتحسن كفاءة الطاقة في الدولة المتقدمة، وتواصل الانتقال نحو الطاقات المتجددة، جميعها عوامل من شأنها أن تلقى بثقلها على آفاق أسعار النفط.

أسعار الغاز

خفض، وبشكل حاد، تقرير شهر أكتوبر 2015 من «آفاق الاقتصاد العالمي» توقعاته لأسعار الغاز الطبيعي (المتوسط المرجح لأسعار الأسواق الأوروبية واليابانية والأمريكية) قياساً لما توقعه في إصدار شهر إبريل 2015 من التقرير (الشكل رقم 13). وجاءت هذه التعديلات نتيجة استمرار النمو في إنتاج الولايات المتحدة ووصول المخزونات العالمية إلى مستويات قياسية، وضعف أسعار النفط الخام (التي ترجع لها بعض عقود الغاز الطبيعي).

الشكل 13: مؤشر أسعار الغاز الطبيعي (2005 = 100)



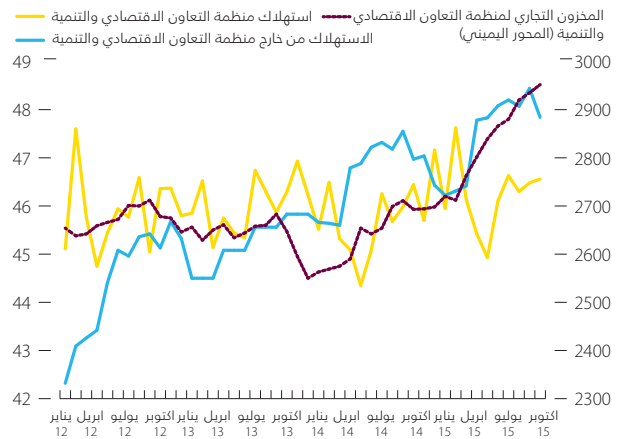
ملاحظة: المؤشر هو المتوسط المثلل لأسعار الغاز في الأسواق الأوروبية واليابانية والأمريكية.
المصدر: قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» 2015، صندوق النقد الدولي.
(http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/download.aspx/02)، تاريخ التصفح 29 أكتوبر 2015.

وحقق إنتاج الغاز الطبيعي الأمريكي رقماً قياسياً جديداً في أغسطس 2015، مع استمرار المنتجين في ضخ كميات أكبر على الرغم من الأسعار المنخفضة. حيث تحدى منتجوا الغاز الصخري كافة التوقعات بانخفاض انتاجهم من خلال زيادة الكفاءة التشغيلية والتركيز على مناطق إنتاج مؤكدة، وبالتحديد تشكيلات مارسيلوس وأوتيكا في الولايات المتحدة. وأرخى عدم الارتباط بين العرض المتزايد ونمو الطلب المعتدل بثقله على الأسعار، كما يتبين من عقود التسليم بعد شهر التي نزلت إلى ما دون مستوى 2 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر 2015.

لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى الارتفاع منذ أواخر عام 2013، لكن هذه الاتجاه تسارع في مارس 2015 (الشكل رقم 11). وارتفعت مخزونات الدول المذكورة إلى 2.98 مليار برميل في سبتمبر 2015، أي بزيادة تعادل أكثر من شهر من الاستهلاك العالمي، لتصل أعلى مستوياتها في خمس سنوات.

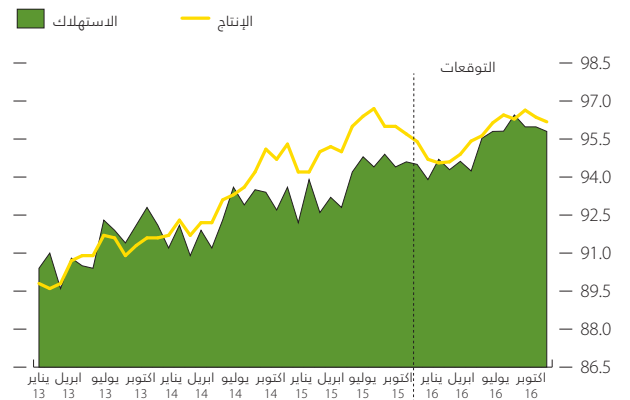
ويتوقع أغلب المحللين أن تصل أسعار النفط إلى قيمة دنيا في مطلع 2016 لتعاود ارتفاعها في الجزء المتبقي من العام مع استعادة أسس السوق لتوازنها (الشكل رقم 12). كما أن مستويات الإمداد من خارج أوبك والتي تقودها شركات الإنتاج الخاصة في الولايات المتحدة مرجحة للترجع في أواسط 2016. وفي تقرير شهر نوفمبر عن أسواق النفط، تتوقع أوبك أن يتراجع الإنتاج من خارجها بحدود 130 ألف برميل يومياً عام 2016، نتيجة الكبح الذي يتعرض له العرض بفعل انخفاض الإنفاق الرأسمالي بقيمة 200 مليار دولار. وعلى الرغم من أن تقرير أكتوبر 2015 عن أسواق النفط الصادر عن وكالة الطاقة الدولية يتوقع تباطؤ الطلب العالمي على

الشكل 11: الاستهلاك العالمي من السوائل، مليون برميل/اليوم



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، الإنتاج العالمي من النفط والسوائل الأخرى، تاريخ التصفح 10 نوفمبر 2015.

الشكل 12: الطلب والعرض العالمي على النفط والوقود السائل (مليون برميل في اليوم)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الطاقة قصيرة المدى، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.
(http://www.eia.doe.gov/steo/cf_query/index.cfm)، تاريخ التصفح 15 نوفمبر 2015.

موجز الآفاق للأعوام 2015-2017

فإن الأسعار تتجه إلى مزيد من التقارب. فقد ضاق الفرق بين أسعار الغاز الطبيعي في السوقين الأمريكية واليابانية في عام 2015، ليصل إلى ما دون 7 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أكتوبر 2015 (الشكل رقم 14). إن أسعار الغاز في السوق الأمريكية منخفضة حيث تحدث معظم المبيعات بالتسليم الفوري، بينما أسعار الغاز في السوق اليابانية مرتفعة حيث يباع الغاز فيها بعقود آجلة طويلة الأمد. أما في الأسواق الأوروبية، فتتم تجارة الغاز وفق مجموعة مختلفة من الترتيبات وتراوحت الأسعار فيها بين أسعار السوقين المذكورين في غضون السنوات الخمس المنصرمة.

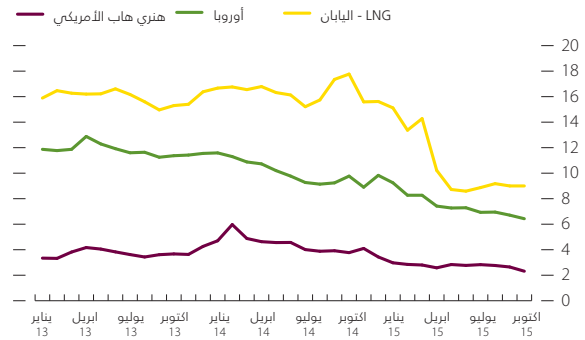
وفي الوقت الذي يتوقع فيه صندوق النقد الدولي أن يصل متوسط أسعار الغاز العالمية إلى قيمة دنيا في عام 2016 ثم يبدأ بالارتفاع بعدها، يتوقع البنك الدولي أن تشهد أسعار الغاز ارتفاعاً طفيفاً في كل المناطق الرئيسية. ومن المتوقع أن تنخفض مخزونات الغاز الأمريكية بشدة في الشتاء القادم، بينما يتوقع أن ينمو الاستهلاك الصناعي بشكل ملحوظ في عام 2016 مع انطلاق عجلة بعض المصانع الجديدة. ومع ذلك، يُتوقع أن تبقى إمدادات الغاز في أمريكا أعلى من الطلب المحلي.

ومن المتوقع أن تزداد فرص تصدير الغاز الأمريكي على نحو ملحوظ، وسيستفيد الطلب في قطاع الطاقة في المكسيك، وقطاعات الطاقة وغير الطاقة في أجزاء أخرى من العالم، من محطة الغاز الطبيعي المسال لشركة تشينير في تكساس. وتبدأ هذه المحطة عمليات التصدير في يناير 2016، لتصل طاقتها التصديرية النهائية إلى 31.5 مليون طن في العام في حال إنجاز مشروع القطارات السبعة. وهناك مشاريع عدة في الغاز الطبيعي المسال بقصد التصدير قيد التطوير حالياً في الولايات المتحدة، تصل طاقتها الإنتاجية المتوقعة مجتمعة 33.5 مليون طن سنوياً. عدا محطة تشينير. ومن المفترض أن تدعم صادرات الغاز في نهاية المطاف أسعار هنري هاب. ومن جهة أخرى، من المقرر أن يدخل عدد كبير من المشاريع الآسيوية للغاز الطبيعي المسال في طور الإنتاج وتدعم المستهلكين اليابانيين والكوريين، الأمر الذي قد يخفض الأسعار في المنطقة. بيد أن آفاق أسعار الغاز في السوق الأوروبية غير مؤكدة: فمن الممكن أن يعوقها النمو الاقتصادي المعتدل، وتسويق روسيا النشاط جداً لغازها والاهتمام بتنوع مصادر الإمداد وصولاً إلى الولايات المتحدة، أو ربما يعزز هذه الآفاق زيادة اعتماد الغاز كمصدر للطاقة نتيجة انخفاض الدعم الحكومي للطاقت المتجددة.

التوقعات التوافقية للنفط والغاز

لقد عدلت غالبية جهات التوقع توقعاتها لأسعار النفط باتجاه الأدنى بسبب التراجعات الأخيرة في أسعاره. فقد انخفضت التوقعات التوافقية لخام برنت بنسبة 9.5% في عام 2015 و18.5% في عام 2016 عن التوقعات الصادرة في شهر يونيو. وبات المستثمرون الماليون أكثر نشاطاً في أسواق السلع على خلفية انخفاض العائدات في القطاعات الأخرى، ما دفع بالأسعار باتجاه قيم عليا ودنيا وبشكل حاد في الأمد القصير. لكن في الأمد البعيد، ستبقى الأسس هي القوة المحركة بما أن العرض والطلب يستجيبان للأسعار الحقيقية. ففي السنوات الأخيرة، دفع ارتفاع الأسعار إلى استغلال النفط عالي الكلفة نسبياً في أمريكا الشمالية. ونتيجة للتوقعات بانخفاض الأسعار، ألغيت أو أُرجئت المشاريع ذات التكاليف العالية (كمشروع بيير ريفر في كندا وبحر أركتيكس

الشكل 14: أسعار الغاز الطبيعي، دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية



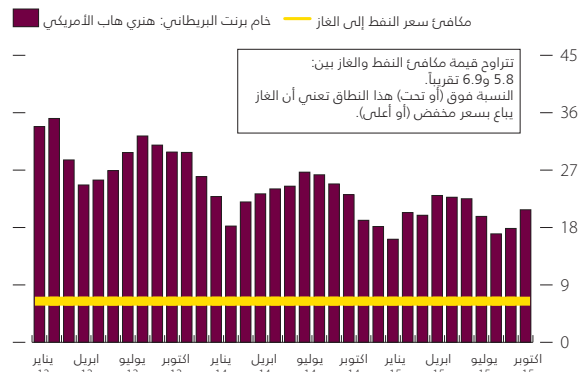
المصدر: قاعدة بيانات أسواق السلع، للبنك الدولي. <http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,,contentMDK:21574907~menuPK:7859231~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00.html> تاريخ التنصع 15 نوفمبر 2015

و كذلك اتجهت الأسعار في الأسواق الأوروبية واليابانية (وهي غير مشمولة في جدول التوقعات التوافقية أدناه) إلى الانخفاض (الشكل رقم 14). وثمة بعض التناقض بشأن التوقعات في تلك الأسواق، حيث يتنبأ البنك الدولي أن ترتفع الأسعار بمعدل 1.6% بالمتوسط في العام المقبل، لكن صندوق النقد الدولي يتخذ نظرة أكثر سلبية ويتوقع أن تتراجع الأسعار بنسبة 14.5%. (تمت الاستعانة ببيانات هاتين الجهتين هنا لأنهما تبيانان الأسعار في مناطق عدة، بينما تتبع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية والجهات الأخرى أسعار هنري هاب في الولايات المتحدة بصورة أساسية).

وجدير بالذكر أن الغاز الطبيعي أصبح يباع منذ أواسط عام 2009 بأسعار أقل من معادل الطاقة للنفط (الشكل 15)، على الرغم من ذلك، فإن هذا الفرق تضيق منذ بدأت أسعار النفط بالانخفاض في أواسط 2014. ولا يزال النفط والغاز يشكلان بدائل غير كاملة أحدهما للآخر.

وعلى الرغم من أن أسواق الغاز الطبيعي لا تزال مجزأة بشدة جغرافياً،

الشكل 15: نسب سعر التسليم الفوري: النفط الخام إلى الغاز



المصدر: قاعدة بيانات أسواق السلع، للبنك الدولي. <http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,,contentMDK:21574907~menuPK:7859231~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00.html> وقاعدة بيانات تقرير «آفاق الطاقة قصيرة المدى، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. <http://www.eia.gov/dnav/pet/>» تاريخ التنصع لـ كلاً المصدرين 15 نوفمبر 2015. (pet_pri_spt_s1_m.htm)

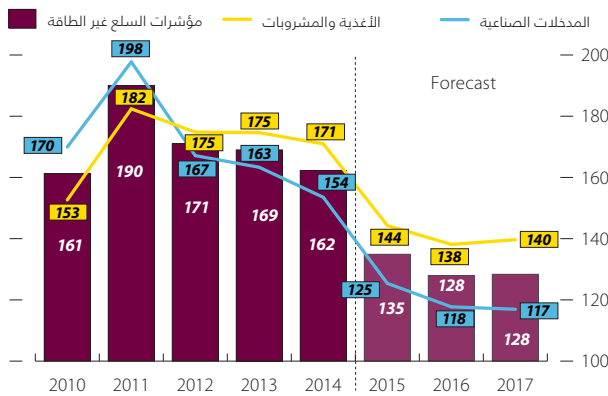
يتلاشى، وحتى ينعكس اتجاهه.

وتعتبر التوقعات التوافقية لأسعار الغاز تعبيراً دقيقاً عما يتنبأ به كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تتوقع مراكز التنبؤ (بناءً على أكثر من 25 قراءة) أن تنتعش هذه الأسعار في عامي 2016 و2017. وتستند التوقعات التوافقية لسعر الغاز في هذا التقرير إلى أسعار هنري هاب الأمريكي فقط، لأن مبيعات الغاز الأمريكي تتم في سوق التسليم الفوري. وتبلغ أقل التوقعات التجارية للغاز 2.3 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية وأعلىها 4.3 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2016. وبالنسبة لعام 2017، لا تزال توقعات بعض المراكز أو الجهات أدنى من التوقعات التوافقية، وحيث توقع أن يبقى السعر متديناً عند 2.7 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية (إلا أنها لا تزال أعلى بنسبة 16% مما كانت عليه في أكتوبر 2015).

أسواق السلع غير النفطية

واصلت أسعار السلع العالمية غير النفطية اتجاهها المتراجع منذ عام 2012، نتيجة ازدياد العرض وتباطؤ نمو الطلب بفعل تراجع نمو النشاط الاقتصادي في الأسواق الناشئة، وبخاصة الصين. ووفقاً لإصدار شهر أكتوبر 2015 من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، من المتوقع أن ينخفض مؤشر أسعار السلع غير النفطية بمعدل 5.1% في عام 2016 قياساً بعام 2015 (من 135 إلى 128). ويتوقع أن يصل المؤشر إلى أدنى قيمة له ثم يرتفع قليلاً بنسبة 0.3% في عام 2017 (الشكل رقم 17). ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تنخفض أسعار الأغذية بنسبة 4.3% في عام 2016، نتيجة لتحسن المناخ وارتفاع غلال المحاصيل، بالتزامن مع نمو ضعيف للطلب من الاقتصادات الناشئة. وبعد ذلك يتوقع أن تنتعش أسعار الأغذية قليلاً بنسبة 1.1% في عام 2017. ومن المتوقع أن تتراجع أيضاً أسعار المواد الصناعية والخام في فترة التوقع، وذلك بصورة أساسية نتيجة للاستثمارات الكبيرة في القطاع والتي أدت إلى زيادة كبيرة في الطاقة الإنتاجية. كما يتوقع أن تنخفض أسعار المعادن والمواد الأخرى نتيجة تضائل استثمارات الصين في الصناعات الثقيلة.

الشكل 17: مؤشر أسعار السلع (2005 = 100)

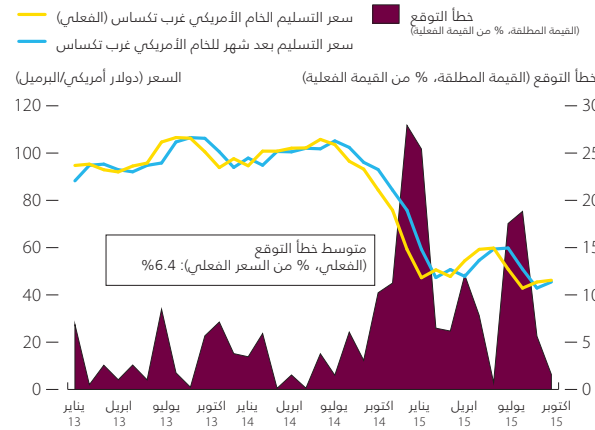


ملاحظة: المدخلات الصناعية تتضمن المواد الزراعية الأولية ومؤشرات أسعار المعادن
 المصدر: قاعدة بيانات تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» 2015، صندوق النقد الدولي.
 (http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/download/download.aspx?01) تاريخ التصفح 29 أكتوبر 2015.

تشوكتشي). وبلغت حصة شركات النفط الرملي قرابة 50 مليار دولار من تراجع الاستثمارات العالمية في عام 2015، أي نحو ربع المشاريع الملغاة أو المؤجلة. إلا أن التكنولوجيا المتقدمة التي تؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج من شأنها أن تدعم العرض.

ولا تختلف التوقعات قصيرة الأجل لأسعار النفط كثيراً عن الأسعار الفعلية في العادة، لكنها نادراً ما تكون دقيقة. ونظراً لجملة العوامل المعقدة وغير المتوقعة التي يمكن أن تؤثر على تقلبات الأسعار في الأمد القصير، بلغت القيمة المطلقة لخطأ التوقع كنسبة من السعر الواسطي (بفارق شهر واحد قبل) 6.4% بين يناير 2013 وأكتوبر 2015 (انظر الشكل 16).

الشكل 16: متوسط الأسعار الشهرية للنفط الخام: التسليم الفوري مقابل البيع الآجل



المصدر: تقديرات مستندة إلى بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات تقرير «آفاق الطاقة قصيرة المدى»، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.
 (http://www.eia.doe.gov/sto/cf_query/index.cfm) تاريخ التصفح 15 نوفمبر 2015.

وينشر عدد كبير من المراكز نظراته بشأن المسار المستقبلي لأسعار النفط والغاز كما هو مبين في الجدول رقم 3.

تتباعد بشدة توقعات الخبراء لأسعار النفط في عام 2016، وربما يصبح هذا التباعد أكبر فيما يخص عام 2017: و يبلغ عرض نطاق التشتت بين توقعات سعر خام برنت 41 دولاراً في عام 2016، ويتوسع أكثر ليصل إلى 53 دولاراً في العام التالي. و يبلغ أدنى سعر متوقع لخام برنت 45 دولاراً للبرميل في عام 2016 و46.8 دولاراً للبرميل في عام 2017. وتنخفض توقعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشكل ملحوظ عن متوسط التوقعات التوافقية والقيمة الواسطة لها.

ومن المتوقع أن يضيق الفرق في السعر بين خام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي في فترة التوقع. فقد كان خام غرب تكساس يباع قبل عام 2010 بسعر أعلى من سعر خام برنت، ثم انعكست هذه الزيادة مع تدفق كميات كبيرة من الخام من شمال داكوتا وكندا إلى مدينة كوشينغ، المركز التجاري الرئيسي لشحنات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية. وترى التوقعات التوافقية أن يتراجع فرق سعر خام برنت إلى 4.76 دولار/البرميل في عام 2016 وإلى 4.31 دولار/البرميل في عام 2017. وكانت التقديرات تشير إلى أن الفرق لهذا العام يبلغ 4.85 دولار/البرميل. وتتنبأ بعض الجهات الخبيرة، ومن ضمنها لويديز بنك وويستباك، أن الفرق ربما

الجدول 3: استطلاع التوقعات لأسعار النفط والغاز، 2015 حتى 2017، لغاية 15 نوفمبر 2015

الغاز (دولار أمريكي/مليون وحدة حرارية بريطانية)				النفط (دولار أمريكي/برميل)				الجهة صاحبة التوقع				
الغاز الطبيعي (هنري هاب الأمريكي)				خام برنت البريطاني				الخام الأمريكي غرب تكساس				
2017	2015	2016	2015	2017	2015	2016	2015	2017	2015	2016	2015	
	5.0	3.5		70.0	90.0	65.0	60.0	65.0	85.0	60.0	55.0	إي بي إن أمرو (أكتوبر 2015)
				64.0	65.0	60.0	56.0	60.0		56.0	52.0	بانكو بورتوجوز دو إنفيستمنتو (أكتوبر 2015)
				61.0		55.0	55.7	59.0		53.0	50.1	بنك أمريكا ميريل لينتش (أكتوبر 2015)
		3.0	2.8	115.0	63.0	56.0			104.0	59.0	51.0	باركليز (أكتوبر 2015)
				95.0	86.0	65.0	90.0			81.0	60.0	بيرنشتين (أكتوبر 2015)
3.3		2.9	2.8	60.0	57.5	54.1	55.0	65.0	52.5	50.2	50.2	شركة بي إم أو كابيتال ماركييتس/تورنتو (أكتوبر 2015)
		3.3	2.8	70.0	62.0	55.3	66.0			56.0	51.0	بي إن بي باربياس (أكتوبر 2015)
						59.0	53.0			53.0	52.0	بيزنيس مونيتر إنترناشيونال (أكتوبر 2015)
3.4		3.1	2.9	75.0	65.0	55.3	70.0			62.0	51.2	كانتور فيتجزيرالد (يوليو 2015)
5.0		4.0	2.8	67.0	63.0	58.0	65.0			60.0	53.0	شركة كابيتال إيكونوميكس (أكتوبر 2015)
					70.5	58.1				62.5	53.2	شركة CIBC وورلد ماركييتس (أغسطس 2015)
3.5		3.0	2.8	65.0	102.5	52.0	52.6	60.0	99.3	48.0	48.0	سيتي غروب (سبتمبر 2015)
		4.0	2.9		62.0	55.3				59.0	51.2	كوميرزبانك (أكتوبر 2015)
				65.0	100.0	58.0	54.5	60.0	75.0	54.0	49.0	كريديت سويس (أكتوبر 2015)
				58.0		50.5	54.5	55.0		47.5	52.5	CRISIL (أكتوبر 2015)
					62.0	54.6				58.0	50.2	دانسكي بانك (أكتوبر 2015)
				63.0	105.0	57.0	55.8	58.0	92.0	52.0	50.3	دويتش بنك (أكتوبر 2015)
		3.4	2.9		45.0	52.8				42.0	48.2	دي زد بنك آي جي (أكتوبر 2015)
3.5		3.2	2.8	60.0	57.5	52.5	57.2			53.6	47.5	ديلويت (سبتمبر 2015)
				70.0		65.0	58.0					دي إن بي ماركييتس (أكتوبر 2015)
				72.7	107.3	60.0	53.4	67.7	106.2	55.1	48.4	وحدة المعلومات الاقتصادية (أكتوبر 2015)
				73.5		62.0	55.1	68.5		57.0	49.6	فيرست إنيرجي كابيتال (أكتوبر 2015)
				80.0		75.0	65.0					وكالة فيتش للتقييم الائتماني (أكتوبر 2015)
				65.0		49.5	53.7	60.0		45.0	48.2	غولدمان ساتشز (أكتوبر 2015)
					60.0	55.4				55.0	49.8	HSBC القابضة (نوفمبر 2015)
2.8		2.8	2.7	65.0	55.0	53.0	61.0			51.0	49.0	IHS إيكونوميكس (نوفمبر 2015)
				57.0		55.0						معهد التمويل الدولي (نوفمبر 2015)
3.7		3.3	2.8	75.0	64.8	55.3	71.0			60.5	50.7	إنتيسا سانباولو إس بي إي (سبتمبر 2015)
3.2		3.1	2.8	55.0	52.6	53.9	50.3			48.4	49.7	إيتاو يوني بانكو (أكتوبر 2015)
				67.8		55.5	53.8	64.1		52.5	50.0	جي بي سي إنيرجي (أكتوبر 2015)
				73.0		61.0	54.0					جيفريس (سبتمبر 2015)
		3.1	2.9		54.8	55.7				51.8	50.4	جي بي مورغان تشيس (نوفمبر 2015)
4.3		4.3	3.0	100.0	85.0	59.1	92.5			80.0	54.5	كي إل آر غروب (أبريل 2015)
				60.0		55.0	54.3	55.0		50.0	50.0	إل بي بي ديليو (أكتوبر 2015)
3.3		3.0	2.8	69.0	65.0	56.6	75.0			61.0	52.0	لويدز بانك (أكتوبر 2015)
				67.0		58.0	54.6	61.0		53.0	49.7	ماكاري كابيتال أمريكا (سبتمبر 2015)
					65.0	55.0						موديز (يوليو 2015)
				75.0		55.0	53.0					مورغان ستانلي (أكتوبر 2015)
				63.3		55.3	54.5	61.3		52.5	49.8	بنك أستراليا الوطني (أكتوبر 2015)
				58.0		48.5	53.1	55.0		45.3	49.0	نايكسيس (سبتمبر 2015)
				60.9		55.5	54.1	58.9		52.5	50.1	نوميسما إنرجي (أكتوبر 2015)
						55.0		56.0		50.0	50.0	نومورا إنترناشيونال هونغ كونغ (أكتوبر 2015)
					58.0	54.1				57.0	50.0	نوردويتش لاندز بانك جيروزينترال (أكتوبر 2015)
				56.0		55.0	54.0					نورديا بانك نورج (سبتمبر 2015)
		2.9	2.7		62.5	54.1				54.4	49.5	شركة أوفرسي تشاينيز بانكينغ (أكتوبر 2015)
2.7	4.2	2.3	2.6	59.3	105.0	52.8	53.9	55.7	96.7	49.6	49.9	أكسفورد إيكونوميكس (سبتمبر 2015)
3.6		3.3	2.9	65.0		63.1	55.1	58.0		58.3	50.3	بريستنج إيكونوميكس (سبتمبر 2015)
				46.8		47.0	52.8					برومسفيار بانك بي جي إس سي (أكتوبر 2015)
				70.0		63.0	54.6	67.0		59.0	50.2	ريفيسين بانك إنترناشيونال (أغسطس 2015)
				77.0		62.0	56.0	70.0		55.0	50.0	رايموند جيمس أند أسوشيتس (أكتوبر 2015)
		3.3	2.9		62.0	56.1				57.0	51.3	آر بي سي كابيتال ماركييتس (سبتمبر 2015)
				70.0	99.0	58.0	56.0					سامبا (أكتوبر 2015)
		3.8			86.0							سانفورد سي برنشتاين (يوليو 2015)
3.1		2.9	2.7	62.0		58.0	54.6	57.0		52.7	49.5	ستاندر المملكة المتحدة (أغسطس 2015)
3.0		2.7	2.7	62.5		52.5	54.0	57.5		47.5	49.0	سكوتيا بانك (نوفمبر 2015)
			2.8	70.0	110.0	54.4	53.4	65.0	102.5	49.4	48.8	سوسيتي جنرال (أكتوبر 2015)
		3.0	2.8	65.0		55.0	50.0	60.0		50.0	45.0	ستاندرز آند بورز (سبتمبر 2015)

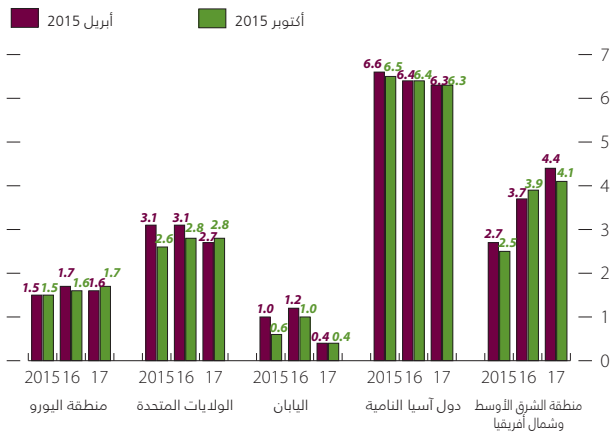
الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2015 - 2017 تحديث

3.5	3.1	2.9	78.0	61.0	53.6	72.0	58.0	48.5	ستاندرد تشارترد (أغسطس 2015)
						66.3	54.8	49.4	تي دي سيكيوريتيز (سبتمبر 2015)
						56.0	54.0	50.0	تومسون رويترز (أكتوبر 2015)
		3.2	2.7			56.0	54.1	49.7	تورنتو - دومينيون بانك/تورنتو (أكتوبر 2015)
						57.5	55.0	49.0	يو بي إس (سبتمبر 2015)
						65.0	56.1	51.1	يونيكريديت ماركيتس آند إنفيستمنت بانكينغ (أغسطس 2015)
	3.1	2.8				58.6	54.0	49.5	إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (أكتوبر 2015)
	3.0					55.0		50.0	ويلز فارغو سيكيوريتيز (أكتوبر 2015)
			51.0	45.0	53.8	54.0	47.0	49.7	ويستباك بانكينغ (أكتوبر 2015)
3.4	3.2	2.8	67.0	59.4	55.2	62.8	54.6	50.3	متوسط التوقعات التوافقية
3.4	3.1	2.8	65.0	58.0	54.6	60.0	53.6	50.0	قيمة الوسيط
5.0	4.3	3.0	100.0	86.0	65.0	92.5	81.0	60.0	القيمة العليا
2.7	4.2	2.3	2.6	46.8	65.0	45.0	50.0	50.3	القيمة الدنيا
0.6	0.6	0.4	0.1	9.8	14.0	8.1	2.5	8.8	الانحراف المعياري
16.7	13.0	3.5	14.6	13.6	4.5	14.0	12.4	4.2	معامل التباين
الغاز (دولار أمريكي/مليون وحدة حرارية بريطانية)			النفط الخام ^a						
2017	2016	2015	2017	2016	2015	بنود أخرى			
			64.9	57.0	52.7	متوسط التوقعات التوافقية (خام برنت البريطاني، الخام الأمريكي غرب تكساس)			
3.2	3.0	2.8	55.4	50.4	51.6	صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2015)			
3.3	3.0	2.8	54.6	51.4	52.5	البنك الدولي (أكتوبر 2015)			

ملاحظة: المعطيات باللون الأزرق هي توقعات جديدة
a = متوسط أسعار الخام الأمريكي غرب تكساس وخام برنت وفاتح دبي للتسليم الفوري
المصدر: بيانات مجمعة من مسوحات بلومبيرغ ورويتزر، وتقارير ومواد إخبارية مختلفة.

التباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي. لكن في عامي 2016 و2017، يُتوقع أن يزداد النمو مع انتعاش أسعار النفط واستمرار الانتعاش في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، وإن يكن بوتيرة ضعيفة، وأن تبدأ الاقتصادات الناشئة الأخرى بالتعويض عن تباطؤ النمو في الصين. على الرغم من أن التعديلات التي أجريت في هذا التقرير أدنى بقليل من تلك الواردة في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» لشهر إبريل، فقد طالت تخفيضات معدل النمو كافة المناطق في عام 2015 (الشكل 19). ولا يزال الانتعاش في الاقتصادات المتقدمة دون مستوى التوقعات، كما أن اوضاع الاقتصادات الناشئة باتت أكثر صعوبة.

الشكل 19: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المستوى الإقليمي (%)

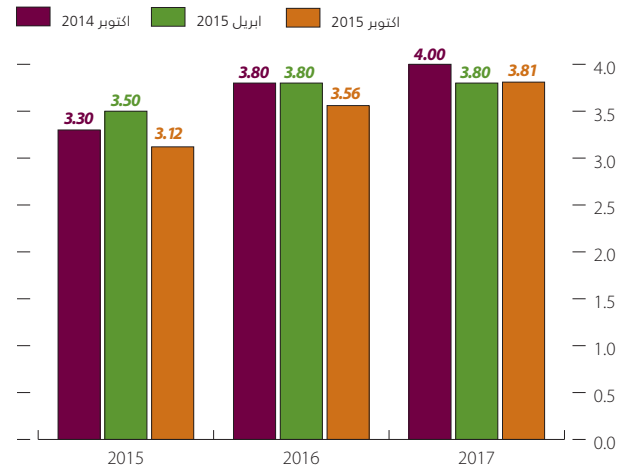


المصدر: قاعدة بيانات تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» 2015، صندوق النقد الدولي، التصفح 29 أكتوبر 2015. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/weodata/download.aspx>)

التوقعات الاقتصادية العالمية

قدم صندوق النقد الدولي في إصداره الأخير من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» في أكتوبر 2015 نظرة أكثر تحفظاً لتوقعات نمو الاقتصاد العالمي (الشكل 18). وتشير بيانات النصف الأول من عام 2015 إلى تباطؤ النمو العالمي بعد فترة طويلة من تباطؤ النمو في الاقتصادات الناشئة وانتعاش متردد في الاقتصادات المتقدمة. ومن المتوقع اليوم أن يصل النمو العالمي إلى 3.1% لعام 2015 منخفضاً 0.4 نقطة مئوية عن توقعات إصدار شهر إبريل من التقرير المذكور. وإذا جاءت النتيجة كما هو متوقع، سيكون عام 2015 هو العام الخامس على التوالي من

الشكل 18: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العالم، صندوق النقد الدولي (%)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» 2015، صندوق النقد الدولي، التصفح 29 أكتوبر 2015. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/weodata/download.aspx>)

موجز الآفاق للأعوام 2015-2017

و2017 بالاستفادة من اتفاقها مع دول (1+5) وتخفيف العقوبات عليها.

ويتوقع تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» أن يبلغ معدل التضخم العالمي 3.3% في عام 2015، ليسجل أدنى قيمة له منذ عام 2009. وتختلف الديناميات من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر. ففي الدول المتقدمة، وعلى الرغم من استمرار السياسات النقدية التوسعية، فقد حافظ التضخم الأساسي على استقراره، وبالتزامن مع انخفاض أسعار السلع فقد سجل معدل التضخم العام مستوى أدنى مما كان متوقعا. وفي الدول النامية، أدى انخفاض أسعار النفط وتباطؤ النشاط الاقتصادي إلى انخفاض التضخم، باستثناء الدول التي عانت من تراجع كبير في قيمة عملاتها. وحافظت التوقعات الخاصة بالتضخم لعام 2015 على مستوياتها في شتى المناطق، أو حُفّضت عما ورد في إصدار شهر إبريل من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، إلا في منطقة اليورو التي انعكست فيها الاتجاهات الانكماشية السابقة للأسعار بفعل ازدياد النشاط الاقتصادي وانخفاض قيمة اليورو في الربع الثاني مع عام 2015 (الشكل 20).

ومن المتوقع أن يتسارع التضخم العالمي في عامي 2016 و2017، مع بدء انتعاش أسعار النفط وانخفاض قيم أسعار الصرف الاسمية في دول مثل روسيا وأوكرانيا والبرازيل وتشيلي وفنزويلا، ما يلقي بضغط متزايدة على الأسعار. ومن المتوقع أن تشهد أسواق منطقة اليورو والولايات المتحدة تزايدا في الضغوط التضخمية طوال فترة التوقع، إلا أن التضخم مع ذلك سيحافظ على قيمة أدنى بكثير من الأهداف التي وضعتها المصارف المركزية. وسيتم امتصاص مخاطر انكماش الأسعار في اليابان بفعل تراجع قيمة الين الياباني وتضييق سوق العمل (انخفاض حجم القوة العاملة نتيجة كهولة المجتمع الياباني مما يحتم رفع مستويات التعويضات لجذب العمالة ويعني توسعا في الانفاق)، ما سيرفع التضخم إلى 1.6% في عام 2017.

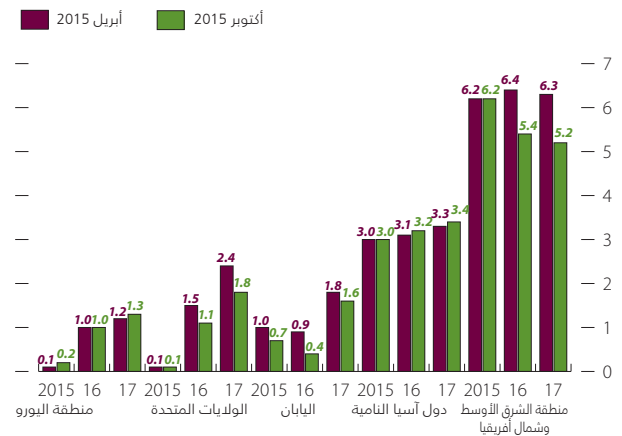
وفي منطقة الشرق الأوسط، سيؤدي انخفاض قيمة الدولار الأمريكي الذي ترتبط به أسعار عملات دول الخليج- وتراجع نمو أسعار السلع العالمية إلى اعتدال التضخم، ووفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية الإقليمية لصندوق النقد الدولي عن منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، سيبلغ متوسط معدل التضخم في منطقة الخليج 2.4% في عام 2015، متراجعاً عن قيمته في السنة الماضية والبالغة 2.6%. لقد أدى التضخم المرتفع في دول مثل اليمن بفعل استمرار الحرب فيها، وفي الجزائر التي عانت عملتها المحلية من تراجع كبير أمام الدولار، و أيضا إيران، إلى ازدياد معدل التضخم العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2015، إلا أنه سيبدأ بالاعتدال لاحقا أثناء فترة التوقع.

وقد سجل النمو في الولايات المتحدة قيماً أدنى من المتوقع. فعلى الرغم من تراجع معدل البطالة فيها، أدت ظروف الشتاء القاسية مطلع عام 2015 وتراجع الاستثمار في قطاع النفط والغاز إلى انخفاض نمو الناتج عما هو متوقع. وقد شجع انتعاش الطلب المحلي في منطقة اليورو النمو بوتيرة أسرع مما كان متوقعا لاسيما في دول الأطراف مثل إيطاليا وإيرلندا وإسبانيا، ليعوض ذلك عن تراجع النمو في ألمانيا. وأدى التراجع في الاستهلاك المحلي والصادرات في اليابان في النصف الأول من عام 2015 إلى إضعاف توقعات العام كله، حيث تم تخفيض معدل النمو لعام 2015 بمقدار 0.4 نقطة مئوية عن توقعات شهر أبريل.

كما خفضت التوقعات لدول آسيا النامية انخفاضاً طفيفاً، نتيجة للانعكاسات المتوقعة لتباطؤ الاقتصاد الصيني، وتشدّد الشروط المالية وانخفاض قيمة العملات المحلية بفعل انخفاض أسعار السلع. أما في الشرق الأوسط، فقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى تراجع معدلات النمو في الدول المصدرة للنفط. واستمرت التوترات الجيوسياسية المستمرة في لجم النمو في الاقتصادات الأخرى. وسوف تدي تؤدي إجراءات التقشف المالي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى تراجع النمو فيها إلى 3.3%، وذلك وفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية الإقليمية لصندوق النقد الدولي عن منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

ويبقى زخم النمو ضعيفا لعامي 2016 و2017، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يستمر تباطؤ الانتعاش في منطقة اليورو، مع ازدياد معدل النمو بمقدار 0.1 نقطة مئوية في عامي 2016 و 2017. ويتوقع أن يؤدي بدء تطبيع السياسات النقدية في الولايات المتحدة في نهاية عام 2015 أو مطلع 2016 وضعف الطلب العالمي إلى تضييق الشروط المالية في الأسواق الناشئة، وسيؤدي التباطؤ في الاقتصاد الصيني إلى خفض النمو في آسيا النامية. وفي الشرق الأوسط وأفريقيا، تنكف الدول المصدرة للنفط مع انخفاض الأسعار (بينما تستفيد الدول المستوردة منه)، ويكتسب النمو الاقتصادي بعض الزخم بعد خمس سنوات من النمو البطيء. ومن المتوقع أن تبدأ إيران في عامي 2016

الشكل 20: توقعات التضخم السنوية (%)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» 2015، صندوق النقد الدولي، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/weodata/download.aspx>، تاريخ التصفح 29 أكتوبر 2015.

